

العلاقات العربية - الروسية والتحديات الراهنة	العنوان:
مجلة الفكر السياسي	المصدر:
اتحاد الكتاب العرب	الناشر:
الجراد، خلف محمد	المؤلف الرئيسي:
س 11, ع 33	المجلد/العدد:
نعم	محكمة:
2009	التاريخ الميلادي:
153 - 187	الصفحات:
455648	رقم MD:
بحوث ومقالات	نوع المحتوى:
EcoLink	قواعد المعلومات:
العلاقات الدولية ، روسيا الاتحادية ، السياسة الخارجية ، العالم العربي	مواضيع:
<a href="http://search.mandumah.com/Record/455648">http://search.mandumah.com/Record/455648</a>	رابط:

# العلاقات العربية- الروسية

## والتحديات الراهنة

B د. خلف الجراد b

### المقدمة:

روسيا الاتحادية هي دولة "أوراسية" أي أنها تمتد في قارتي أوروبا وآسيا، وتتكون من ٨٨ وحدة إدارية فيدرالية أساسية، وهي ٢١ جمهورية و٧ أقاليم و ٤٨ مقاطعة و ١٠ مناطق حكم ذاتي (الواحدة منها مقاطعة و ٩ دوائر) ومدينتان فيدراليتان (موسكو وسانت بطرسبورغ).

وسوف ينخفض عدد الوحدات الإدارية الفيدرالية الأساسية إلى ٨٤ وحدة بعد إتمام إجراءات دمج عدة وحدات في إقليم كراسنويارسك وكامتشاتكا ومقاطعة إركوتسك. وتحتل روسيا المرتبة الأولى بين بلدان العالم من حيث المساحة، التي تبلغ ١٧ مليوناً و٧٥ ألف كيلومتر مربع، وتحتل المرتبة السابعة في عدد السكان، الذين يبلغون نحو ١٤٢,٤ مليون نسمة، يعيش ١١ مليون منهم في العاصمة موسكو.

تحتضن روسيا كثيراً من الطوائف الدينية، وتعد الطائفة المسيحية الأرثوذكسية الأكثر على الإطلاق، ثم على الترتيب يأتي المسلمون واليهود والبوذيون والكاثوليك، وبعض الطوائف الأخرى الصغيرة الحجم. ووفقاً للدستور الصادر في عام ١٩٩٣ عرفت روسيا بأنها دولة اتحادية رئاسية يرأسها رئيس منتخب. حيث أعيد انتخاب فلاديمير بوتين رئيساً للدولة في ١٤ آذار / مارس ٢٠٠٤ وحاز بوتين في تلك الانتخابات على نسبة ٧١,٣١ في المئة من أصوات الناخبين.

وتعد الحكومة الفيدرالية أعلى سلطة تنفيذية في الدولة، ورئيسها الآن هو فلاديمير بوتين، الذي عين في العالم الحالي (٢٠٠٨) من قبل رئيس الاتحاد الروسي المنتخب ديمتري ميدفيديف.

وتعد الجمعية الفيدرالية (البرلمان) أعلى سلطة تمثيلية وتشريعية في الدولة. ويتكون البرلمان من مجلسين: المجلس الأعلى - مجلس الفيدرالية (مجلس الشيوخ)، والمجلس الأدنى - (( مجلس الدوما )) (مجلس النواب). ويضم مجلس الفيدرالية في عضويته ١٧٦ شخصاً يمثلون جميع الوحدات الإدارية الفيدرالية الأساسية بواقع ممثلين عن كل وحدة (أحدهما يمثل السلطة التشريعية المحلية، وثانيهما يمثل السلطة التنفيذية المحلية). ويتكون ((مجلس الدوما))، الذي ينتخب لمدة ٤ سنوات من ٤٥٠ نائباً بنظام القوائم الحزبية (الانتخابية). وقد حقق حزب (( روسيا الموحدة )) فوزاً كبيراً في انتخابات (( مجلس الدوما )) الأخير.

أما على الصعيد الاقتصادي فقد نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٦,٤ في المئة. وبلغ معدل التضخم المالي في عام ٢٠٠٧ حوالي ١٠,٩ في المئة قياساً إلى ١١,٧ في المئة في عام ٢٠٠٤. وارتفع حجم الإنتاج الصناعي في البلاد بنسبة ٤ في المئة. وبلغ إنتاج النفط ٤٩٦,٦ مليون طن، مسجلاً بذلك زيادة تصل إلى ٢,٢ في المئة مقارنة

بمؤشر عام ٢٠٠٤، ووصل حجم النفط المباع في الأسواق المحلية الروسية إلى ٢٠٧,٤ مليون طن وازداد هذا المؤشر بنسبة ١٠,٦ في المئة خلال عام ٢٠٠٥. وتجاوز حجم الاستثمارات الأجنبية المتراكمة في الاقتصاد الروسي مستوى ١٠٠ مليار دولار. ونمت سوق الأوراق المالية الروسية خلال عام ٢٠٠٥ بنسبة ٨٨ في المئة. وقال الرئيس فلاديمير بوتين يومها: (( إن هذا رقم قياسي بالنسبة إلى العالم وإلى بلادنا)).

وارتفع حجم الاستثمارات الرأسمالية في روسيا بنسبة ١٠,٦ في المئة خلال عام ٢٠٠٥ وتجاوز حجم الاستثمارات الأجنبية المتراكمة في الاقتصاد الروسي مستوى ١٠٠ مليار دولار.

ولكن قبل كل شيء: ما هي الأسس والثوابت التي قامت عليها السياسة الشرق أوسطية للاتحاد السوفيتي

السابق؟!.

وبدءاً من منتصف الخمسينيات وحتى نهاية الحرب الباردة، وانحياز القطب السوفيتي كانت منطقة الشرق الأوسط تمثل لدى صانعي السياسة الخارجية الروسية إحدى الساحات الإستراتيجية ذات الأهمية الكبرى؛ التي تسمح لهم بالمنازلة السلمية للقوى الامبريالية الرأسمالية وكان أهم ما يدعو هذا الاتجاه الأسباب التالية:

**أولاً:** قرب المنطقة من القطب السوفيتي دون غيرها، مع توافق هذا القرب مع التطلع للوصول إلى (( المياه

الدافئة)).

**ثانياً:** مرحلة التحرر من طوق الاستعمار الغربي؛ الذي كانت تمر به دول هذه المنطقة في ظل حركة امتدت من (المحيط إلى الخليج))، إضافة على تزامنها مع حركة عدم الانحياز التي وضعت هذه الدول في موقع ((الحياد الإيجابي)) تجاه الكتلتين.

**ثالثاً:** انتماء الأغلبية الكبرى من وهذه الدول إلى العالم النامي، مما كان يضعها في حالة الاحتياج الشديد

إلى معونات خارجية في أكثر من مجال، ويجعلها موضعاً للتنافس الشديد بين الكتلتين،

من هذا المنطلق تبلورت السياسة السوفيتية تجاه منطقة الشرق الأوسط، منبثقة من التوفيق المرن بين الأهداف العقائدية التي نص عليها صراحة الدستور السوفيتي، وجعلها أساساً للسياسة الخارجية السوفيتية وبين تأكيد موقف الحياد لدول المنطقة تجاه الصراع القائم بين الكتلتين، مع التركيز على تنمية علاقات ود وصدقة مع هذه الدول.

وقد ارتبطت المصالح السوفيتية الاقتصادية والعسكرية والسياسية والإستراتيجية بصورة أو بأخرى بالخلفية الإيديولوجية للنظام السوفيتي فخلال العقود السبعة للعهد السوفيتي، كانت النظرية المعلنة للسياسة الخارجية السوفيتية هي الماركسية- اللينينية. وفي ضوء تعاليم الماركسية. يرتبط مضمون السياسة الدولية وجوهرها بعري لا تنفصم عن النضال الطبقي على الصعيد العالمي، وفي نطاق كل دولة على حد سواء، دون إهمال العوامل الأخرى: القومية والتاريخية والثقافية والجغرافية... فالسياسة الخارجية للدولة البرجوازية لا تعبر عن مصالح وحاجات المجتمع كله، بل عن مصالح الطبقة المسيطرة فيه فقط، وكان لينين قد حدد قبل ثورة تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٧

مضمون السياسة الخارجية للدولة الاشتراكية: (( التحالف مع الثوريين في البلدان المتقدمة، ومع كل الشعوب ضد الإمبرياليين من كل شاكلة وطراز، هذه هي السياسة الخارجية للبروليتاريا)) (١).

أما المبادئ الرئيسية للسياسة الخارجية الاشتراكية فهي: الأمية البروليتارية، والتعايش السلمي، والنضال من أجل السلم العالمي، وأمن كل الشعوب ضد سياسة الحرب والعدوان، كما أن الماركسيين اللينيين وطينيون وأمميون في وقت واحد، فهم يرفضون ضيق الأفق القومي من جهة، واستصغار شأن المصالح الوطنية من جهة أخرى، وأن الاشتراكية هي الأداة التي أعدها التاريخ لتقوم بمهمة إعادة بناء نظام العلاقات الدولية كله، هذه الأهداف التي تأتي ضمن إطار إيديولوجي للسياسة الخارجية السوفييتية بقيت ثابتة خلال أكثر من نصف قرن رغم الانعطافات والتغيرات في الوضع الحالي.

### المحددات الرئيسية للسياسة الخارجية في العهد السوفييتي:

كانت المحددات الرئيسية للسياسة الخارجية السوفييتية عموماً متأثرة بالموقع الجغرافي المحاط باليابسة أو بالبحار المتجمدة، وبدول محيطية معادية، وبرغبة مبررة للوصول إلى ((المياه الدافئة))، وبناء علاقات جيدة مع دول الجوار.

لذلك كان محور سياسة الاتحاد السوفييتي يتمثل في الوصول إلى البحار المفتوحة، وتحقيق الأمن الاستراتيجي في الجوار الغربي والجنوبي، والحفاظ على أمنه وأمن المنظومة الاشتراكية، والسعي لتخفيف التوتر في الحرب الباردة، وتقليص سباق التسامح مع الغرب، رغم استمرار التنافس معه على النفوذ في العالم، وتدعيم نظامه الاجتماعي، ومساعدة أنظمة أخرى في العالم على بناء مجتمعات شبيهة، مع الاستعداد لإقامة علاقات تجارية وعسكرية مع أي حكومة مستقرة مهما كانت الإيديولوجيا التي تتبناها.

وتميزت سياسته أيضاً بالحذر الشديد من دخول حرب، بعد ما عاناه من حروب التدخل خلال الفترة ١٩١٨ - ١٩٢٠، ومن الحرب العالمية الثانية التي أدت وحدها إلى مقتل سبعة ملايين إنسان بحسب الإحصاءات الرسمية (وقد يكون الرقم الحقيقي أكبر بكثير) (٢)، وتدمير شبه كامل للمراكز السياسية والاقتصادية والبشرية، ثم أصبحت سياسة درء الحرب النووية مزية أخرى للسياسة السوفييتية، بعد الانتشار الهائل للأسلحة النووية والتي شكلت خطراً على الإنسانية جمعاء.

من المرجح أن الاتحاد السوفييتي لم يسع إلى تصدير الثورة، بل مارس سياسة هدفها المبدئي الحفاظ على دولته وتخفيف ضغط الغرب عليه، وتحاشي العزلة المفروضة عليه، وكانت معاهدته مع ألمانيا محاولة في هذا الصدد، إلا أنها باءت بالإخفاق بسبب العدوانية الهتلرية.

أما بعد الحرب العالمية الثانية، فقد قامت الثورة الصينية بأسلوبها المأوي الخاص، وكذلك فرضت ثورات فيتنام وكوبا نفسها، ولم يحلم أبداً باجتياح أوروبا الغربية، فقد كان يقوم على صد المخاطر وتجسس الدول الغربية ومؤتمراتها.

وكانت مساندة الاتحاد السوفيتي لدول العالم الثالث، منذ مؤتمر باندونغ عام ١٩٥٥، فرصة ثمينة للخروج من العزلة، ومحاولة للتدخل خارج حدود اتفاقيات يالطا، لفك التحالف الأطلسي، وفصل أوروبا الغربية عن الولايات المتحدة الأمريكية، باستخدام وسيلة فعالة تمثلت في مساندة حركات التحرر الوطني، وحكومات دول العالم الثالث الوطنية؛ وهذا ما هدد طرق النفط لأوروبا، مما شكل ضغطا عليها لقبول بمبادئ التعايش السلمي الإيجابي، وبإقامة علاقات اقتصادية سوفيتية-أوروبية تدعم تنميته الاقتصادية، وكان ديمغول السياسي الأوروبي الوحيد الذي فهم المنطلق الدفاعي السوفيتي.

اتسمت السياسة السوفيتية نحو العالم الثالث بين الحربين العالميتين بسمة دفاعية بحتة، مع إعلان تضامن أخلاقي مع حركات التحرر الوطني، ومد يد العون لها، دون إخلال بالتوازن الدولي، ودن استفزاز للدول الغربية. وقد أنت التغييرات في المنطقة العربية، نتيجة التطورات المحلية، ولم يكن السوفيت وراءها.

ففي مرحلة الاندفاع السوفيتي جرى التركيز على حرمان القوى الغربية من استغلال مزايا المنطقة للإضرار بأمن الاتحاد السوفيتي بوساطة نشر الأحلاف، دون التورط في صراعات يمكن أن تقود إلى مواجهات عسكرية، ذلك لأن الجهد الحربي كان محصورا في الإعداد لاحتمالات نشوب حرب مقبلة على المسرح الأوروبي؛ لذلك كان الاتحاد السوفيتي حذرا من نشر قواته خارج دائرة دول أوروبا الشرقية.

ومع ذلك فقد شهد العالم الثالث مئات النزاعات المسلحة، التي لا يجوز النظر إليها على أنها نتاج الحرب الباردة فقط، رغم تدخلات السوفيت والأمريكيين فيها؛ الذين أرادوا خوضها على أراضي الجنوب، من خلال القوى المحلية، بدلا من خوضها على أراضيهم، أو على أراضي حلفائهم.

كما لا يمكن تبني اتهام الاتحاد السوفيتي، بأنه إمبريالية، إلا إذا استخدمت هذه الكلمة بأكثر معانيها عمومية، بحيث تشير إلى نفوذ قوة عظمى لها مصالحها الدولية، أما من الناحية الاقتصادية البحتة، فلم يكسب الاتحاد السوفيتي كثيرا من روابطه مع العرب؛ إذ لم تحظ منتجاته بمجاذبية مثيلاتها الغربية وخاصة الاستهلاكية منها، ولا تزال ديون كثيرة له على العرب تقدر بمليارات الدولارات.

إن سياسة الاتحاد السوفيتي لا تشير إلى أنه كان ينوي إخضاع العرب لسيطرته، فالسوفييت في الشرق الأوسط بالدرجة الأولى بسبب مصالحهم الحيوية في أوروبا وآسيا، ودور دول الشرق الأوسط هو دور الوسيلة لاحتواء الولايات المتحدة الأمريكية، وعرقلة مخططاتها لدمج المنطقة العربية في شبكة ترتيباتها الأمنية، دفاعا عن حدود الاتحاد السوفيتي الجنوبية.

لم يكن انتشار النفوذ السوفيتي في المنطقة العربية، الذي شهدناه على مدى نصف قرن، بسبب الأحزاب الشيوعية، كما يحاول بعض المحللين إثباته، لأنها كانت ملاحقة ومضطهدة ومحدودة التأثير في القرارات الحكومية العربية، ولا إلى التيارات العربية اليسارية الأخرى، التي كانت تنظر إلى السياسة السوفيتية على أنها لم تكن ناشطة بما فيه الكفاية، وأنها تتجه أولا لدعم الأنظمة والحكام، قبل منحها دعما محدودا لحركات التحرر الجماهيرية التغييرية.

ولم يستفد الاتحاد السوفييتي من معاداة التيارات الإسلامية الأصولية للغرب؛ لأنها عدته مركزا للإلحاد وتناقضت معه أيضا، في المراحل الأخيرة من وجوده، بسبب تدخله العسكري المباشر في أفغانستان.

### ويمكن تلخيص المؤثرات العربية في العلاقات العربية- السوفيتية بالنقاط التالية (٣):

- ١- ضعف ثقة السوفييت بقوة العلاقة مع العرب؛ الذين استخدموها في كثير من الأحيان ورقة مساومة مع الغرب.
- ٢- كان التعاون العربي مع السوفييت انتقائيا، واضطرابيا، ومحدودا.
- ٣- الانقطاع المجتمعي والثقافي بين المجتمعين العربي والسوفييتي، ما أدى إلى فقدان علاقات مجتمعية بينهما، مقارنة بالتواصل النسبي مع المجتمعات الغربية.

### أما مواقف الاتحاد السوفيتي من القضية الفلسطينية فيمكن ترتيبها وفقا للمراحل

#### الآتية:

- المرحلة الأولى: من عام ١٩١٧ حتى نهاية الحرب العالمية الثانية: معاداة فكرة الوطن القومي اليهودي، واعتبار الصهيونية حركة رجعية.
- المرحلة الثانية: من عام ١٩٤٧ حتى عام ١٩٤٨: تأييد تقسيم فلسطين والاعتراف بالدولة اليهودية واعتبار حرب العرب ضد اليهود من تدبير الاستعمار، الذي هدف لتدريب الجيوش العربية استعدادا لمشاركتها في الحرب التي يتوقع الاتحاد السوفييتي من الغرب شنها ضده.
- المرحلة الثالثة: من عام ١٩٤٩ حتى عام ١٩٥٥: الدعوة للتصالح بين العرب واليهود، مع استمرار العلاقات الاقتصادية مع ((إسرائيل))، وفتور العلاقات السياسية.
- المرحلة الرابعة: من عام ١٩٥٥ حتى عام ١٩٨١: النظر إلى إسرائيل كأداة في يد الاستعمار، مع رفض فكرة إزالتها.
- المرحلة الأخيرة: الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، وبحق الفلسطينيين في إقامة دولة مستقلة على الأراضي المحتلة، إلى جانب حق ((إسرائيل)) في الوجود.

### هذا وقد شهدت العلاقات السوفيتية- العربية خلافات عديدة، منها:

- ١- الموقف من قيام "إسرائيل" ومن استمرارها.
- ٢- موقف السوفييت من وحدة مصر وسورية، ومن وحدة العراق مع الجمهورية العربية المتحدة، ما شكل ذرائع لمطاردة الشيوعيين في سورية ومصر، وفي المنطقة العربية عموما.
- ٣- الخلافات مع النظام العراقي الذي قام في عام ١٩٦٨، إثر ملاحقته الشيوعيين، بعد انفراط الجبهة التي كانت قد ضمتهم معا، والتنديد السوفييتي بموقف النظام العراقي من قضية الأكراد، وما تعرضوا له من إجراءات وحصار وعمليات عسكرية.

- ٤- تأزم العلاقات مع مصر، إثر محاولة الانقلاب الشيوعي في السودان، ورفض تزويدها بالأسلحة.
- ٥- استياء الجزائريين من حياد السوفييت من مشكلة الصحراء مع المغرب.
- ٦- معارضة السوفييت لدخول القوات السورية إلى لبنان عام ١٩٧٦.
- ٧- الحياد السوفيتي من الحرب العراقية- الإيرانية في بداياتها، ووقف تزويد العراق بالأسلحة.
- لقد كان الاستمرار للعلاقات والتعاون وتشابك المصالح، دور مهم في إبقاء الخلافات العربية السوفيتية ضمن حدود لا تصل إلى العداء أو القطيعة.
- غير أن العلاقات العربية- السوفيتية لم تكن بمنأى عن عوامل سوفييتية داخلية عامة أثرت في سياسة الاتحاد السوفيتي تجاه المنطقة العربية، وأهمها.
- ١- محدودية الموارد وخصوصا في المجال الاقتصادي، والاستياء الداخلي من القروض والمعونات والمساعدات الخارجية، بدعوى إمكانية استخدامها بشكل أكثر فائدة في الوطن حيث الحاجة ماسة لها، وأنها بلغت حد الاستنزاف.
- ٢- النفط: كان الاتحاد السوفيتي مصدرا للنفط، مما أدى إلى تشابك علاقاته مع الدول العربية المصدرة للنفط، لذلك كانت سياسته في علاقاته مع دول الخليج العربي مبنية على أساسين: (( سياسة التريث)) ((wait and see policy)) بمعنى انتظار الفرصة لبناء العلاقات، دون استعجال أو تهور، و ((سياسة مزدوجة)) ((double policy)) بمعنى إقامة العلاقات مع الحكام من جهة، وتأييد حركات التحرر فيها من جهة ثانية، إلا أن الأولوية لديه كانت للعلاقة مع الأنظمة مما جعلها تبدو سياسة معتدلة ومتحفظة جدا.
- ٣- وجود أقليات مسلمة فيه يخشى أن تتأثر بالتيارات الإسلامية الأصولية، فيعمل على الحد من نشاطاتها داخل أراضيه وفي الوقت نفسه يسعى لكسب بلدان المنطقة، التي لا تجذب التضييق على الإسلام في الاتحاد السوفيتي.
- ٤- اليهود السوفييت الذين لم يستطيعوا تشكيل لوبي، مثلما فعل اليهود في الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن كان يحسب حسابهم في السياسة السوفيتية في المنطقة العربية، فبعد الوفاق السوفيتي- الأمريكي، منح السوفييت ٢٦٠ ألف تأشيرته خروج لليهود خلال الفترة ما بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٨٠، ذهبت أكثرهم إلى كندا والولايات المتحدة الأمريكية (٤).
- ٥- الشخصية القيادية، وانقسامات القيادات: أخذت السياسة الخارجية السوفيتية في الاعتبار الطموحات والأهداف الشخصية لصانعي القرار فيه.
- ٦- دور المؤسسات في صناعة القرار في الاتحاد السوفيتي وهي: المعاهد الأكاديمية مثل ((معهد الاستشراف)) و ((معهد العلاقات الدولية))، و ((معهد الاقتصاد الدولي)) ((معهد إفريقية))، ووزارة الخارجية، وجهاز المخابرات، واللجنة المركزية، والمكتب السياسي.

### أثر انهيار الاتحاد السوفيتي في الأوضاع العالمية والعربية:

أدى انهيار الاتحاد السوفيتي، والتغيرات السياسية والاقتصادية الجذرية في بلدان أوروبا الشرقية، التي كانت متحالفة معه، إلى سقوط ((حلف وارسو))، وتحول روسيا من العداء للغرب إلى الشراكة والتحالف كشريك أصغر للولايات المتحدة الأمريكية على صعيد السياسة الدولية، وقد سعت للحصول على قروض من الدول الغربية وتشجيع استثماراتها لإخراج البلاد من أزمتها الاقتصادية، ولتسهيل التحول إلى الاقتصاد السوق، مما مهد بتحول روسيا إلى دولة تابعة في سياستها الخارجية والداخلية.

إن زوال الصراع بين الشرق والغرب، الذي كان يدور أساساً على أرض الجنوب، لا يعني أن مشكلات العالم قد حلت بشكل سلمي، فالحقيقة أن التناقض الرئيسي في العالم، منذ أوائل القرن، والذي عاد إلى المقدمة مجدداً، هو التناقض بين الشمال الغني، والجنوب الفقير، الشمال الذي تهيمن دولة الصناعية الكبرى علة أربعة أخماس الإنتاج العالمي، رغم أنها لا تضم سوى مليار واحد من البشر، بينما يعيش حوالي خمسة مليارات من البشر في الدول الجنوب (في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقية) وأوضاعاً متخلفة في شتى المجالات، ويناضلون لتنمية بلادهم، ويصطدمون يومياً بتحكم الشمال الاقتصادي والسياسي بهم، المتحالف مع أنظمتهم التابعة.

أثر الانكفاء الروسي، وزوال كل بعد أمني لسياسة روسيا الخارجية، سلباً على علاقات الدول العربية، بأن ضيق هامش المناورة أمامها، رغم عدم تماثل علاقاتها السابقة مع الاتحاد السوفيتي. فقد خسرت حليفاً استراتيجياً قوياً، ومصدراً مهماً للسلاح، ومعيناً اقتصادياً وتقنياً، وداعماً كبيراً لها في هيئة الأمم المتحدة وفي المنظمات والمؤسسات الدولية المختلفة، وزادت الهيمنة الأمريكية على المنطقة العربية، فلم يكن ممكناً تنفيذ الهجوم الأمريكي على العراق، وحصاره المستمر لولا التغير الحاسم في ميزان القوى على الصعيد العالمي، ولم ترحب شيئاً في الواقع دول المنطقة المعادية للاتحاد السوفيتي التي عدت انهياره نصراً لها.

### مرحلة تقلص التعاون الروسي- الشرق أوسطي (١٩٨٩- ٢٠٠٠):

أدى التفكك الذي أصاب الإمبراطورية السوفيتية، إلى حركة محمومة لإعادة هيكلة كل الأنشطة التي كانت تؤدي إلى تحرك سياسي، سواء كان ذلك على الصعيد الداخلي أو الخارجي. فقد طرأ تحول جذري في أهداف السياسة الخارجية الروسية بعد أن نحت جانبا الأسس العقائدية التي كانت تحكمها بل تهيمن على مجالات الحياة اليومية كافة، وأحلت محلها مفاهيم جديدة تناقضها تماماً. فقد تلخصت هذه البدائل الجديد في لفظ كل ما كان يركز عليه النظام المنهار، والاعتناق شبه المحموم ودون روية لكافة المفاهيم التي كان يدعو إليها عدو الأمم؛ الذي تحول فجأة إلى صديق اليوم.

هذا التزايد في الاقتناع بضرورة الانفتاح السريع على الغرب؛ الذي هيمن طوال التسعينيات في ظل حكم بوريس يلتسين على أذهان صانعي السياسة الروسية، قد أدى إلى إغفال هؤلاء المسؤولين لأهمية الحفاظ على صرح التعاون الذي دأب النظام على بنائه بصبر ومرونة مع دول في المنطقة كانت بمراكز صديقة؛ لهذا سجل التعاون الروسي- الشرق أوسطي خلال هذه الفترة تراجعاً ملموساً، بعد أن كان الدفاع العسكري في هذه الدول الصديقة



ينغذى بالسلح والخبرة الفنية والعسكرية السوفيتية ومما زاد من حدة هذا التراجع الوضع المتدهور الذي أصاب القوات الروسية التي كان القطاع الأول الذي عانى من الاتجاهات الجديدة؛ التي هيمنت على السياسة الروسية. كذلك عانى أيضا قطاع الصناعات العسكرية الروسية من سياسات الخصخصة، التي طبقها أناتولي تشوبايس في كل المجالات والأنشطة، مما أدى تشتيت هذه الأنشطة في ظل حالة لا مركزية، فلم يعد التعاون الروسي مع بلدان الشرق الأوسط يتحرك ككتلة موحدة، فقد أصبحت علاقات التعاون القائمة بين روسيا الاتحادية ودول منطقة الشرق الأوسط طوال فترة التسعينيات قائمة على الأتي:

١- لم يعد السلام الروسي يمثل قوة الرادعة للدولة التي أنتجته عندما كان الاتحاد السوفيتي يقف على قمة القطبية الثنائية.

٢- نتيجة للأزمات المالية التي توالى على الاقتصاد الروسي، ومع تعاضم حجم الدين الخارجي، وبعد أن أصبح الاتحاد الروسي متعطشاً للتمويل الخارجي، فقد تم إبعاد الشروط الميسرة جدا التي كانت تضمن مبيعات السلاح السوفيتي في الماضي مع دول المنطقة، وأصبح الاتجاه المتزايد إلى إبرام صفقات تجري بين طرفين على قدم المساواة. وبذلك توارى مبدأ معاهدات الصداقة التي كانت تتم في الماضي.

وفي منتصف التسعينيات عندما أراد يفغيني بريماكوف وزير الخارجية الروسي إعادة تركيز السياسة الخارجية الروسية على تنمية العلاقات مع منطقة الشرق الأوسط تبين له مدى التغير الذي طرأ على دول المنطقة. فقد شرعت دول كانت في الماضي أكثر اعتمادا على الاتحاد السوفيتي في بناء دفاعها، في تنويع مصادرها من الأسلحة والخبرة الفنية العسكرية، متجهة في ذلك إلى أوروبا الغربية والولايات المتحدة.

٣- منذ الدعوة إلى العولمة وإلى حرية الأسواق وقد أصبح السلاح سلعة جوهريّة في الأسواق العالمية اتسعت دائرة المنافسة بالنسبة إلى منطقة الشرق الأوسط بعد أن تنوعت مصادر السلاح.

شمل هذا الاتساع في المنافسة أيضا بعض الجمهوريات التي كانت تابعة للاتحاد السوفيتي، ثم انفصلت عنه وفي مقدمتها: أوكرانيا التي استغلت مستوى الخبرة الفنية العسكرية؛ التي اكتسبتها في الماضي لتسابق الاتحاد الروسي على أسواق السلاح مع الشرق الأوسط.

٤- مع افتقاد روسيا لإستراتيجية واضحة للتحرك، ونتيجة لتطبيق برامج الخصخصة منذ بداية التسعينيات وتزايد استقلالته تجاه الحكومة في مجال التصدير للأسلحة، وفي ظل الفوضى التي سادت التعاملات الروسية مع دول الشرق الأوسط، ونتيجة لتعطش الدولة الروسية إلى الموارد المالية، ركزت موسكو على الجمهورية الإسلامية الإيرانية، لكي تنمي التعاون معها. وكان التعاون مع هذه الدولة قد ورثته منذ عام ١٩٨٩ من النظام السابق، فكانت إيران تعد في نهاية عقد الثمانينيات إحدى الدولتين مع العراق اللتين تحطت معها موسكو في تعاملاتها العسكرية مرحلة كبيرة من التقدم التكنولوجي العسكري.

تلك هي أهم التغيرات، التي طرأت على التعاون العسكري بين روسيا الاتحادية ومنطقة الشرق الأوسط، وهي تشكل تحولا جذريا كان من أهم نتائج الأوضاع المالية السيئة جدا التي تعاني منها الدولة الروسية، وهي تخطو عتبة القرن الجديد.

### **أولا: السياسة العامة لجمهورية روسيا الاتحادية بعد "البريسترويكا" وانهايار الاتحاد السوفياتي:**

تشغل روسيا ٧٦,٥% من مجمل مساحة الاتحاد السوفياتي السابق البالغة سبعة عشر مليون كيلو متر مربع، فهي أكبر دول العالم مساحة، وخامس دولة من حيث عدد السكان الذي يقدر ب ١٤٢ مليون نسمة (من أصل ٢٥٠ مليون نسمة إجمالي عدد السكان للاتحاد السوفياتي السابق)، منهم ٢٥ مليوناً من غير الروس و ١٩ مليون مسلم (أي ثاني ديانة بعد الأرثوذكسية). ورغم محاولة شطب دور روسيا العالمي، فإنها من الممكن أن تعود دولة عظمى في المدى التاريخي القريب، بفضل طاقاتها السكانية والاقتصادية والنووية الهائلة، كما أن انشغالها في السنوات القليلة الماضية باهتماماتها الداخلية قلل من دورها

### **ملامح السياسة الخارجية الروسية الجديدة:**

يحكم التحرك الخارجي الروسي علة مدى العصور المحددات والعوامل التالية:

**أولا:** الموقع الجغرافي المميز؛ الذي جعل من روسيا الاتحادية دولة أوروبية وآسيوية في آن واحد؛ مما يحثها على أن تشكل جسرا بين القارتين.

**ثانيا:** أهمية التطلع الروسي الدائم إلى مياه البحر المتوسط الدافئة، ومن هذا المنطلق تكتسب العلاقات الاقتصادية مع دول ((الشرق الأوسط)) أهميتها الكبيرة بالنسبة إلى روسيا.

**ثالثا:** التطلع لدى روسيا الاتحادية لاستعادة الدور العالمي الذي حققه الاتحاد السوفياتي السابق، وحرص على دعمه، وفقا لسياستها الواقعية الجديدة، ومتطلبات مصالحها الحيوية، ولكنها افتقدته بسبب انهيار الاتحاد السوفياتي، والآثار المترتبة على ذلك. ويستوجب هذا الهدف الاستراتيجي ضرورة العمل على الحد من الخسائر، وتعظيم المكاسب التي آل إليها هذا التداعي الجيو- سياسي، والاستراتيجي الخطير.

تلك هي الثوابت الأساسية التي تحكم تعاملات الحكومات الروسية المختلفة مع الخارج، فهي التي تقيم إنجازات سياستها الخارجية وفقا لما تضعه من ترتيب لأولوياتها، كما يلي ذلك ما تبذله من حنكة ومهارة في تنفيذ هذه الأهداف الثابتة.

لقد شهد عقد التسعينيات في روسيا انقلابا عميقا في سياستها الخارجية. وكان أهم ما طرأ عليها من تغيير هو التخلص المعلن من العقيدة الماركسية- اللينينية؛ التي كانت تحكم تحرك النظام السوفياتي في هذا المجال، فقد حرص المسؤولون على إلغاء القسم الرابع من الدستور السوفياتي المخصص للسياسة الخارجية الذي نص على المبادئ الإيديولوجية التي هيمنت على السياسة الخارجية مثل: ضرورة العمل من أجل دعم ونصرة الأنظمة الاشتراكية في

العالم، بينما أحل الدستور الجديد الذي وضعه بوريس يلتسين المنافسة على الأسواق العالمية محل المواجهة الإيديولوجية.

وقد جاء هذا التحول نتيجة لاقتناع المسؤولين الروس باستحالة تولي قيادة الثورة الاشتراكية في العالم. ولكن تحقيق الهدف الجديد (المنافسة على الأسواق) لم يكن بالأمر اليسير، إذ سرعان ما انعكست مصاعبه على السياسة الخارجية الروسية، وما استوجبتة من إعادة ترتيب الأولويات، وحركة الانفتاح المالي والاقتصادي على الخارج، وخطط الإصلاحات البنوية؛ التي شرع فيها رجال الاقتصاد الجدد. وعلى هذا النحو أصبح الهدف الأساس الذي يحكم السياسة الخارجية هو محاولة الاندماج داخل البيت الأوروبي المشترك. وأما إحلال التقارب محل المواجهة مع الولايات المتحدة هو الخيار الذي سعى لتحقيقه وزير الخارجية الأسبق أندريه كوزيريف فلم يكتب له النجاح الكبير. ولندكر في هذا الصدد التقويم الذي كتبه أليكسي بوشكوف، ونشر في صحيفة ((نيزافيسيمايا غازيتا)) حيث يقول:

(( لكي نفهم التطور الذي طرأ على سياستنا الخارجية يجب أن نعود قليلا إلى الوراء، ففي ١٩٩١ أردنا أن نندمج في الغرب، ومن أجل هذا الهدف لم نتردد في أن نتقيد بسياساته، ربما كان هذا التطلع وهما، وعلى أي حال فإن الغرب لم يرض بنا)). ويؤكد الكاتب حجته التي تنطلق من تحدي الحلف الأطلسي مصالح روسيا، واستفرازه المباشر واليومي لها، وإقراره بتوسيع نطاقه ((الدفاعي))، من خلال ضمه بعض الدول التي كانت في الماضي أعضاء في ((حلف وارسو)). فإن مثل هذا الإجراء كان يعني من وجهة نظر الكاتب بأن روسيا ليس لها مكان يليق بها داخل البناء السياسي الاستراتيجي الجديد، وبالتالي كان البديل الواضح هو إما قبول وضع شريك متواضع للغرب، أو القيام بدور مستقل ((وفقا لمصالحنا الخاصة، وهو ما اخترناه)) (٥).

وعندما جاءت أولى نتائج مرحلة التحول الرأسمالي الذي شرعت فيه روسيا لتسجل تزايد عمق الأزمات الاقتصادية والمالية، وتشيع من جراء ذلك وسط الجماهير الشعور بالإحباط، كان ما وصلت إليه الأمور من سوء يستوجب إجراء عملية نقد ذاتي للسياسات المتبعة، وقد بلغت ذروتها في ١٨ آب/ أغسطس ١٩٩٨ عندما استفحلت الأزمة المالية، وأصبحت روسيا تقف على حافة الإفلاس المالي.

وقد انعكست هذه التطورات على السياسة الخارجية الروسية بشكل تأكيد على ضرورة وضع ترتيب أكثر تنوعا للأولويات ليسجل ما بدا ونما لدى الروس من شعور بالارتياح في حقيقة نوايا الغرب نحو البلاد، أي بمعنى آخر تصاعد التوجه نحو صياغة دور لروسيا على الساحة الدولية، أكثر توافقا مع مصالحها، بدلا من مواصلة السير في ركاب الغرب واللاحق به.

وعلى هذا النحو ظهر تأكد الشعور بأن ((روسيا وأمريكا يجب أن تقوم بينهما المنافسة بدلا من العداوة)).

وقد واكب هذا الترتيب الجديد في الأولويات عندما تولى يفغيني بريماكوف وزارة الخارجية الروسية في ١٩٩٦.

## ثانياً: مفاهيم السياسة الخارجية الروسية لدى بريماكوف:

سجلت المرحلة تولي يفغيني بريماكوف وزارة الخارجية الروسية إعادة إحياء بعض الرموز القديمة للسياسة الخارجية، بعد أن نفى عن هذه الرموز القوالب الإيديولوجية التي كانت تحكم فترة الحرب الباردة. وكان الوزير الجديد يعد الشخصية الأصلاح للقيام بعملية جوهريّة هي: إعادة التوازن المفقود في عملية ترتيب أولويات السياسة الخارجية الروسية، والتي كانت في عهد أندريه كوزيريف قد جرفها التطلع المتعطش إلى اللحاق بالغرب بأي ثمن، حيث انتهجت تلك السياسة- من أجل تحقيق هذا الهدف- أساليب اللين والمهادنة الشديدة تجاه الدول الغربية، إلى درجة التفريط بالمصالح الروسية.

ومع تولي بريماكوف وزارة الخارجية استفادت هذه الأخيرة من الخبرة الواسعة التي كان يتمتع بها الوزير الجديد في تخصصات متنوعة، عندما كان مديراً لمعهد الدراسات الشرقية في موسكو، وعندما عمل كصحفي متخصص في شؤون الشرق الأوسط. وأخيراً كان بريماكوف أكثر خبرة من الإصلاحيين الشبان بشأن ما يعتمل في نفس المواطن الروسي، وقد اكتسبها عندما كان يعمل في جهاز المخابرات السوفييتي.

لقد جاء اختيار بريماكوف لمنصب وزير الخارجية في بداية عام ١٩٩٦ في محاولة من الرئيس يلتسين للحد من شدة التخبطات والانتقادات الواسعة التي بدأت تظهر وتؤكد على الساحة الروسية، ونتيجة لخوفه الشديد من تشكيل تحالف شيوعي يساري- قومي يدعو إليه زيوغا نوف زعيم الحزب الشيوعي الروسي؛ الذي نجح في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥ في تشكيل أغلبية برلمانية، خصوصاً في مجلس ((الدوما))؛ لذا تحتم على الرئيس يلتسين إعطاء مزيد من الاهتمام للتطلعات والتوجهات اليسارية والقومية الروسية، والحد من الاندفاع نحو الانفتاح السافر على الغرب. وإزاء هذا المطلب بدت شخصية بريماكوف الأكثر ملاءمة لتهدئة التيارات الانتقادية المتصاعدة.

وقد وقف الغرب حائراً ومتسائلاً أمام هذا التغيير الذي جرى على رأس وزارة الخارجية، خاصة أنه كان دائم الثقة في بوريست يلتسين بأنه الشخصية الأنسب لقيادة روسيا في مرحلة التحول الديمقراطي التي شرعت فيه. وهي مرحلة كان الغرب يأمل من خلالها تشكيل إطار جديد يسمح ببناء سياسة خارجية معتدلة، وأكثر تفاعلاً مع تطلعاته. وتفهماً لهذه المتطلبات ركز وزير الخارجية الروسي أندريه كوزيريف على دعم أسس سياسة خارجية جديدة قائمة على الانفتاح المطلق على الغرب، إلى حد أصبح بعض الناقدين لسياسته يتهمونه بأنه ((موظف في خدمة وزارة الخارجية الأمريكية)) أكثر مما هو وزير لخدمة التحرك الروسي في الخارج. وكان مما ساعد على أفول نجم كوزيريف ما زخرت به السنوات الأربع الأولى من نقاش سياسي، وتنافس على الصعيد الانتخابي. فقد أظهرت على السطح حقيقة ما يجري في نفوس الجماهير الروسية، وخاصة عندما سجلت الانتخابات التي توالى فشل حزب النخبة الجديدة التي ثبت افتقادها شبه التام للمساندة، والتأييد الجماهيري في البلاد، ويمكن القول بأن القول بأن أهم تطور جرى خلال هذه المرحلة هو حرية التعبير التي سمحت بإجراء العديد من النقاشات كانت في مجملها لصالح الأهداف الوطنية التي تستمد جذورها من الماضي الروسي، وقد ازدادت ضرورة العودة إليها ما أفرزته أولى

مراحل التحول السياسي نحو (( نظام هلامي ثبتت عدم قدرته على تلبية المطالب الجماهيرية ))، وانتشرت فضائحه المالية وفساد مجموعته الاقتصادية على نطاق واسع في روسيا والعالم.

ولنذكر التصريح الأول الذي أدلى به بريماكوف في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ خلال مؤتمر صحفي، والذي تضمن أولى أولويات السياسة الخارجية التي سينتهجها، وهي خيارات قائمة أساسا على ترتيب أولويات أكثر تنوعا تعكس رؤى أكثر شمولاً لما يجب أن يقوم به التحرك الدبلوماسي الروسي في المستقبل.. ومن هذه الأولويات:

أ- على الجانب الغربي: مع تأكيد التمسك بمبدأ الشراكة التي قامت بين روسيا والغرب (أعداء الأمم)، الموافقة على مضض، وعدم الارتياح لما قام به حلف الأطلسي من استقطاب دول ثلاث كانت في الماضي عضوا في الحلف الدفاعي الشرقي (حلف وارسو)، لكي تنضم إلى المنظومة العسكرية، والأمنية الغربية. ولهذا جاء التحذير بأن مثل هذا القرار ((غير المناسب)) يجب أن لا يؤدي إلى قيام الحلف الأطلسي- بحد نشره لأسلحته النووية بالاقتراب أكثر من الحدود الروسية. وإلا في هذه الحالة فستضطر موسكو إلى إعادة صواريخها ذات الرؤوس النووية على المدى المتوسط إلى مكانها القديم لتواجه الغرب الأوروبي.

ب- على الجانب الجنوبي: عدم إغفال أهمية منطقة الشرق الأوسط، مع تنشيط وإحياء العلاقات التاريخية والثقافية، إضافة إلى الأخذ في الحسبان كل ما تحتويه هذه المنطقة من ثروات نفطية وغيرها، وموقعها الجيو- استراتيجي الحساس، وشديد الأهمية بالنسبة إلى الأمن القومي الروسي. مع الإشارة إلى أنه منذ تداعي النظام السوفييتي تراجعت وانكمشت إلى حد كبير العلاقات التي كانت قائمة بين موسكو وعواصم المنطقة.

ت- على الجانب الشرقي: دعم التقارب مع الدول التي تقع شرق روسيا، وتأتي في المقدمة دول ((الغرب القريب)) أي مجموعة الدول التي كانت في الماضي تابعة للاتحاد السوفييتي، ثم تليها دول الغرب البعيد/ وهي تشمل أهم دول القارة الآسيوية، وبصفة خاصة الصين.

في ظل هذه التوجهات حرص بريماكوف على أن يتم التعاون مع الدول كافة وفقا لمبدأ المساواة، لا التبعية وأن التنوع الذي أدخله الوزير في ترتيب أولوياته السياسية الخارجية الروسية قد جاء بهدف تصحيح الخلل في التوازن الذي أصبح يحكم هذه السياسة، وهو يعد في جوهره العودة إلى الجذور التي ورثتها الأجيال السابقة منذ عهد القيصرية.

وقد مضى بريماكوف الوزير في سياسته المتوازنة التي حصلت على المساندة والتأييد من قبل الأغلبية المعارضة داخل ((الدوما)) من شيوعيين وقوميين، والذين قويت شوكتهم مع مضي النظام في مرحلة التحول الصعبة، والمضطربة والقاسية، مترافقة مع تزايد متاعب الرئيس يلتسين الصحية، وخروجه الفعلي من قيادة البلاد.

وقد برز إجماع بين المسؤولين والباحثين والسياسيين الروس حول ضرورة إنهاء أحادية القطب، التي سمحت منذ انخيار النظام السوفييتي لواشنطن بالهيمنة على شؤون العالم. وقد تجلّى هذا الإجماع بضرورة إحلال عالم متعدد الأقطاب، محل الهيمنة الأمريكية على السياسة الخارجية الروسية، كما دعمت أهميته بصفة خاصة عندما حصل برماكوف من نواب ((الدوما)) على الموافقة على تعيينه رئيساً للحكومة الروسية في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٨.

### ثالثاً: السياسة الخارجية الروسية: وهدف التعددية القطبية:

من خلال استعادتها الأساسيات البنيوية، التي كانت تشكل على مدى العصور الأرضية التي تتحرك عليها، فإن السياسة الخارجية الروسية قد استردت بذلك البناء المعماري، الذي أقامته من واقع الماضي التاريخي، فأصبح لها تحركاً دبلوماسياً أصداق وأمتن، يتيح لها انطلاقة دبلوماسية أكثر إيجابية في العالم الخارجي، خاصة بعد أن نفضت عن نفسها الحواجز الإيديولوجية التي تعوق هذا التحرك، ثم التبعية المطلقة للغرب التي اتسمت بها مرحلة الرئيس يلتسين.

هكذا جاءت حكومة برماكوف لتسجل توسعاً ملحوظاً في التحرك الدبلوماسي الروسي على الساحة الدولية وفي أكثر من اتجاه، وفي الوقت نفسه محاولة إيجاد تناسق جدي بين تطلعات روسيا إلى العالم الخارجي؛ وحماية مصالحها الوطنية الحيوية.

من هذا المنطلق الجديد، تصاعدت المنافسة بين موسكو وواشنطن حيث اتسم التحرك الروسي بالتمايز المتزايد في محاولة تحدي القرارات الأمريكية، لإنهاء الأزمات التي اندلعت منذ نهاية الحرب الباردة. ففي شتى الأزمات التي اندلعت في أوروبا وفي الشرق الأوسط، كان التحرك الروسي يحاول دائماً التخفيف من صرامة القرارات التي تصدرها واشنطن من منطلق قوة وهيمنة القطب الأوحده الذي بقي على الساحة الدولية، ويقترح الحلول الوسط التي تتوافق أكثر مع تطبيق التسويات السلمية. كذلك لم يخل هذا التحرك أيضاً من توجيه انتقادات إلى السياسات العدوانية الأمريكية. ولندكر هنا التصريح الذي أدلى به رئيس لجنة الشؤون الخارجية التابعة ((للدوما)) عند عودته من زيارة قام بها إلى الكونغرس الأمريكي، عندما وصف رئيس لجنة الشؤون الخارجية للكونغرس ((جيسي هيلمز)) وهو الذي وضع نظام العقوبات المفروضة على ما يسمى ((الدول المارقة أو المتمردة)) على السياسة الأمريكية بأنه ((يستلهم أفكاره ورؤاه السياسية الخاصة بإنهاء الأزمات من المسلسلات التليفزيونية التي تنتهي دائماً بتغلب رجل السلطة (الشريف) على الأثقياء)) (٦).

ويستند التحرك الدبلوماسي الروسي إلى أن هذه الانتقادات للسياسات الأمريكية تلي أيضاً الشعور المتزايد لدى كثير من الدول، بعدم تقبلها بما تقوم به واشنطن من فرض سياسة القوة على العالم لتحقيق مآربها الخاصة، تحت شعار ((إقامة نظام عالمي جديد)). وخلاصة القول: إن موسكو لم تعد تقبل الالتزام التام بسياسة ((العولمة)) كما صاغها القطب الأوحده الغربي. وقد أدركت بأن التنسيق الملائم بين أهدافها القومية وبين حركاتها الدبلوماسية على الساحة الدولية، لا يتناقض مع ما تصبو إليه من حضور قوي على هذه الساحة بل قد يدعمه. على هذا

النحو قامت الدبلوماسية الروسية بتعبئة كل ما تملكه من أوراق قومية، لصالح الاستفادة منها على الصعيد الدولي، ولنذكر بعض الأمثلة في هذا الأمر:

أ- فيما يتعلق بأزمة البلقان (البوسنة وكوسوفا) اتسم التحرك الروسي أولاً بالتأكيد على شعور الانتماء إلى السلافية، مما أكسبه ثقة الطرف الصربي، وبعد ذلك أبدي معارضته الشديدة لأي تدخل عسكري من قبل قوات الحلف الأطلسي لإنهاء الأزمة، وأحل محله طرح الحل الوسط القائم على التفاوض السلمي، مثيراً بذلك لدى واشنطن الشعور بالامتعاض، ولكنه حصل على مساندة الدول الأوروبية التي أصبحت تضيق أيضاً بالسياسات الأمريكية التي تريد واشنطن فرضها على أوروبا.

ب- فيما يتعلق بأزمة العراق فقد انتهجت موسكو سلوكاً دبلوماسياً مماثلاً. وهو ينبع أيضاً مما اكتسبته الدبلوماسية السوفيتية في الماضي من خبرة واسعة بالشؤون العراقية. كما دأبت موسكو في معارضة القرارات الأمريكية لشن هجمات عسكرية من أجل القضاء على النظام العراقي. وقد بدأ الموقف الروسي أكثر توافقاً مع متطلبات التفاوض السلمي، كما رفض الروس أي إجراء يؤدي إلى تقسيم العراق، فجاء هذا الموقف أكثر تعقلاً، وأكثر توافقاً مع موقف الدول العربية إزاء الأزمة العراقية.

ت- وبصفة عامة يمكن القول بأن موسكو بعد سنوات من الصمت قد اتجهت إلى الاستفادة الذكية التي اكتسبتها في عصر السوفييت من رصيد هائل، والعلاقات التي أقامتها مع بعض دول الشرق الأوسط، والعمل الدؤوب لكي تنمي قدر الإمكان هذه العلاقات وتنوعها، وفي هذا الشأن كتب أحد الباحثين الروس: ((إن أوروبا السلافية والشرق الأوسط تعدان منطقتين ذات أولوية. فإن الاثنتين متاخمتان لحدودنا، وإن ما يجري في الشرق الأوسط وفي الخليج، لا بد أن ينعكس علينا أو على دول جوارنا القريب من الشيشان وطاجيكستان وأفغانستان)).

ويذهب الباحث إلى القول: بأن روسيا تضم ما لا يقل عن ١٧ مليوناً من المسلمين، الأمر الذي دفع بعض النواب داخل البرلمان (الدوما) للمطالبة بانضمام روسيا إلى عضوية ((منظمة المؤتمر الإسلامي)). ويؤكد الباحث أيضاً بأن هذا الطلب كانت تشجعه سرا وزارة الخارجية الروسية (٧). وقد شارك الرئيس بوتين في اجتماعات مؤتمر ((منظمة المؤتمر الإسلامي)) مثلاً لروسيا الاتحادية، التي منحت صفة ((المراقب)) في هذه المنظمة.

وقد امتد تنوع الأولويات للسياسة الخارجية الروسية لكي يشمل مجموعة الدول الشرق أوسطية أيضاً في هذا المجال، بعد تخلصها من الحواجز الإيديولوجية، التي كانت تلتزم بها في الماضي، والتي كانت تعوق تنمية علاقاتها مع دول المنطقة... وبعد أن كانت لا تملك تمثيلاً دبلوماسياً سوى في الكويت أصبح لها اليوم سفارات في دول الخليج كافة.

والملاحظ أيضاً بأن عودة روسيا إلى الساحة الإقليمية والدولية لم تخل من الصعوبات وعلى حد قول بعض المحللين الروس فإن معظم الأماكن كانت قد احتلتها الولايات المتحدة، وبالتالي كان الطريق الأفضل أمام موسكو،

هو الرجوع إلى النقطة التي كانت هذه العلاقات قد وصلت إليها والاستفادة مما اكتسبت من مزايا في الماضي، كنقطة انطلاق جديدة.

في ضوء ما سبق بشأن التطورات التي حدثت في السياسة الخارجية الروسية، يمكن أن نستخلص ما يلي:

**أولاً:** إن هذه السياسة قد اقتنعت ، بعد مرور الفترة الأولى من مرحلة التحول السياسية الجديد بضرورة عدم الاستسلام المطلق للتبعية للغرب، حتى وإن كان الهدف الأساسي منها هو إقامة رأسمالية روسية جديدة قادرة على خوض الساحة العالمية وحرية الأسواق.

**ثانياً:** إن ما تم إجراؤه من تنوع في ترتيب الأولويات للسياسة الخارجية قد بين ضرورة عدم الخلط بين الأهداف الثابتة المستخلصة من الماضي التاريخي، على مدى عصور عديدة وبين المتغيرات ذات الطابع الظرفي، كما أن الدبلوماسية الروسية قد اقتنعت بالضرورة القصوى في التركيز وعدم التخلي أو التفاوض عن أهمية الثوابت التي قامت عليها السياسة الخارجية الروسية. أما تقلص دورها في الشؤون الدولية فإنه لا يعني غيابها أبداً، فلديها رأس مال من خبرة التعاون والصلات جمعته خلال عقود طويلة من التعامل مع دول العالم بمختلف القارات.

**ثالثاً:** لقد شهدت روسيا في عهد الرئيس بوريس يلتسين أسوأ فترة في تاريخها الحديث؛ إذ سلم يلتسين مقاليد البلاد لفئة طفيلية، قامت بالسطو على الأموال العامة، وباعت ثروات البلاد للغرب بأسعار بخسة، ودمرت الصناعات، وهربت الأموال إلى الخارج بأرقام خيالية وصلت إلى مئات مليارات الدولارات من الأموال المنهوبة خلال عهده المضطرب، وقدم يلتسين تنازلات سياسية وعسكرية وإستراتيجية كبيرة للولايات المتحدة الأمريكية والغرب، بذريعة إخراج روسيا من أزمتها الاقتصادية، إلا أن هذه التنازلات كانت دون ثمن وبلا جدوى حقيقية، بل أدت إلى تحبطات واضطرابات سياسية ومالية واجتماعية، لم يستفيد منها سوى ((ثعالب الكرملن))، تبعا لوصف الكاتب والصحفي الروسي بافل خيلينيكوف، وفي مقدمتهم أناتولي تشوبايس، وبيريزوفسكي، وميخائيل خودوركوسفكي، إضافة إلى غينادي بوروبوليس الملقب بـ ((الكاردينال الرمادي)) الذي كان على رأس حاشية يلتسين ممن كان يطلق عليهم وصف ((مافيا سفير دلفسك)) (٨).

وقد أدى اختيار يلتسين لفلاديمير بوتين خلفا له كمحاولة لمواجهة عدة مخاطر أو إشكالات أساسية تبعا لأنصاره المقربين منه، وهي: أزمة روسيا الاتحادية الاقتصادية والمالية وأزمتها السياسية والأمنية والعسكرية بسبب حرب الشيشان، والهلع الذي أصبح كبيرا ومتعظما لدى النخبة الحاكمة من عودة الشيوعيين، والقوى اليسارية إلى السلطة.

لقد قدم بوتين أداء مختلفا في المجالات كافة على طريق إخراج روسيا من أزمتها المستمرة منذ عقد من الزمن، فعمل على إنعاش الاقتصاد، وتحريره من القيود البيروقراطية، وعلى مكافحة الفساد، بوضع حد لتسلط المافيا على الدولة والاقتصاد، وإخلاء الكرملين من الطغمة المقربة من يلتسين، وشجع على الاستثمار، وعلى تطوير الصناعات وخاصة العسكرية؛ التي تعد أحد أهم الصادرات الروسية، كما عمل على خفض الضرائب، وإصلاح النظام المصرفي وتقليص النفقات الحكومية، وزيادة المساعدات الاجتماعية، ورفع الرواتب، واتبع سياسة حازمة في



حرب الشيشان، في محاولة لإعادة الهبة للجيش الروسي، وتأكيد عدم السماح بتفتيت الاتحاد الروسي، كما أصدر قانونا يحد من صلاحيات حكام الأقاليم لوضع حد لميوهم الانفصالية، كل ذلك على أساس فهم صحيح بأن تطوير الأوضاع الداخلية الاقتصادية والسياسية والإدارية سيكون له أثر حاسم على السياسة الخارجية الروسية.

تلخصت التوجهات العامة للسياسة الروسية، في بناء سياسة خارجية غير إيديولوجية والقبول بفكرة التفوق الاقتصادي والعسكري الأمريكي، مع الاهتمام بمحاولة عدم التخلي عن دور روسيا في العالم بصفتها دولة كبرى، مما جعلها تعود لمحاولة استرداد دورها العالمي، والاستعادة لعلاقتها مع الحلفاء السابقين للاتحاد السوفيتي المنهار، بالاستعانة بالشعار الجذاب للروس المتعلق بالمصالح الإستراتيجية للدولة الروسية. وتبدو هذه العودة واضحة في دول آسيا الوسطى بصورة خاصة، حيث عملت على التصدي للزحف الأمريكي نحوها. وفي أوروبا تقوم روسيا بمحاولة عرقلة توسع حلف شمال الأطلسي شرقا، وتحوله إلى محور عسكري وسياسي للنظام العالمي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تعد روسيا الحلف خطرا على مصالحها القومية وعلى التوازن الدولي؛ لذلك هددت بإقامة كتلة عسكرية سياسية خاصة بها، مما جعل الحلف يكتفي بإنشاء ((الشراكة من أجل السلام)) مع منح العضوية الكاملة فقط لبعض دول أوروبا الشرقية الراغبة في الانضمام إليه.

وقد عمل بوتين وفريقه السياسي والدبلوماسي على تثبيت مبادئ أساسية في السياسة الخارجية الروسية،

أهمها (٩):

- خطأ السياسة التي اقتضت على اتجاه واحد، وإتباع سياسة منفتحة على كل الاتجاهات، نحو الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا والصين واليابان والهند والمنطقة العربية ومنطقة المحيط الهادي الآسيوية وإفريقية.
- إن عملية التحول الديمقراطي التي تخوضها روسيا منذ ١٩٩١ لم تخل من مطبات واختلالات انعكست على مكانة روسيا في الخارج. ونذكر في هذا المجال ما جرى تحت ستار هذا التحول من قيام رأسمالية طفيلية جديدة بفضل عمليات إجرامية قامت بها جماعات المافيا الروسية. حيث أصبحت في فترة حكم يلتسين المضطربة والفوضوية تتحكم في العديد من الأماكن المسؤولة والمهمة في الحكم في روسيا. كما سمحت بتهريب مبالغ هائلة إلى الخارج. وتعد هذه الرأسمالية الجديدة من أهم العقبات التي حاولت الحكومة الجديدة القضاء عليها أو الحد من نفوذها، من خلال الشروع في عمليات تطهير الاقتصاد واسعة النطاق التي مست شخصيات ومؤسسات مشبوهة عديدة.
- الملاحظ أن ((صندوق النقد الدولي)) الذي يعد الممول الأول لروسيا الاتحادية قد تمسك برؤية متعنتة فيما يتعلق بالشروط المطلوبة، لكي تحصل الدول على قروض. وإزاء عدم نجاح الجهود التي بذلتها الحكومة الروسية من أجل الحصول على مزيد من الدعم المالي من الصندوق، فقد بدأ الارتياح يتسرب بأن الصندوق لا يمنح القروض، إلا إذا تأكد من ولاء الدولة التي تتلقاها للنظام الأمريكي.

- إن إجراء عملية الإصلاح للبيت الداخلي الروسي عن طريق تطبيق حركة وتطهير واسعة النطاق من أجل القضاء على الآفات الاجتماعية التي أنجبتها السنوات الأولى من التحول الديمقراطي أصبح ضرورة قومية روسية، وقد انتهجها الرئيس فلاديمير بوتين بنجاح لافت، ويعتقد المحللون أن هذه الإجراءات ستسمر بقوة في عهد الرئيس الحالي ديمتري ميدفيديف وشريكة الأساسي في الحكم رئيس الوزراء فلاديمير بوتين.
- لا وجود لأعداء دائمين، ولكن هناك حضور دائم للمصالح الوطنية الروسية، مما يتطلب الإقلاع عن المجاهدة الإيديولوجية والعودة إلى البراغماتية العقلانية.
- تكمن مهمة السياسة الخارجية في صوت الأمن والاستقرار وسلامة الأراضي، وخلق الظروف المواتية للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، ومنع أي قوة خارجية من التفريق بين روسيا وبلدان رابطة الدول المستقلة، والعمل على حل مشكلات التكامل الاقتصادي بينها، وإقامة المجال الاقتصادي الموحد.
- لا تكمن مصالح روسيا في تكوين أحلاف متحركة أو ثابتة، بل في تأسيس علاقة شراكة في عالم متعدد الأقطاب، فلا تمكن الموافقة على نظام عالمي تقرره دولة واحدة.
- يمكن لروسيا أن تؤدي دوراً أساسياً على الساحة العالمية بالاعتماد على نفوذها المتراكم تاريخياً وعلى وضعها الجيو- سياسي المميز، وحضورها في مواجهة النادي النووي العالمي، وإمكاناتها الاقتصادية المتنامية، وإنتاجها العسكري المتفوق، وطاقتها العلمية والتقنية والفكرية الهائلة، وذلك إن حظيت باقتصاد قوي قادر على المنافسة.
- لقد ثبت منذ السنوات الأولى لانهيار الاتحاد السوفييتي، أن التوجه الداخلي ليس بديلاً عن سياسة خارجية فعالة، تمثل هذه السياسة ستكون أحد العوامل الرئيسية في تحقيق الإصلاحات الداخلية وستمكن روسيا من حل مشكلاتها الاقتصادية ومن الدفاع عن سلامة أراضيها. وقد وجهت موسكو نظرتها الأولى إلى محيطها الإقليمي المباشر، فانصب اهتمامها على الدول التي يوجد فيها المواطنون الروس، بفضل وجود جاليات روسية كبيرة (٢٥ مليون نسمة) وتتخذ حماية أمن هؤلاء الرعايا أهمية كبرى، فهم امتداد للأمن القومي المباشر لها، إضافة إلى كونهم عنصراً أساسياً في ربط روسيا بمحيطها المباشر اقتصادياً وأمنياً، كما أنها عادت إلى معظم الدول المستقلة عن الاتحاد السوفييتي، باعتبارها مناطق الجوار الأقرب إليها. وعادت روسيا لتلعب دوراً فاعلاً في الصراعات القومية في منطقة البلقان، التي تفجرت بعد انهيار الدولة اليوغسلافية، فوقفت إلى جانب الصرب الذين يشتركون مع الروس في الأصل السلافي والمذهبية الدينية، فكان لها دور لا يمكن تجاهله في اتفاقيات وفق القتال في البوسنة، كما أنها دعمت الصرب في أزمة كوسوفا من خلال رفضها أن يقوم حلف الأطلسي بعملية عسكرية في كوسوفا دون مرافقة مجلس الأمن، مهددة بأنها لن تقف موقفاً لا مبالياً، وأن ذلك سيؤدي عودة الحرب الباردة، ولم ترضخ للضغوط الأمريكية لمنعها من تزويد دول عديدة بالتقنية النووية والسلاح

الذين يشكلان جزءاً كبيراً من مبادلاتها التجارية العالمية، فهي تقوم ببناء مفاعلات نووية في إيران والهند.

تعترف روسيا بأن العولمة تشكل عملية متشابكة وشاملة، لا يمكن لأي دولة أن تتجنبها، ولا بد لها من التلاؤم معها، وتتجسد العولمة في مؤسسات ضخمة عابرة للقوميات، ذات صلات قوية بالشركات متعددة الجنسيات، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وشبكات الاتصال العالمية، ومجموعة السبعة الصناعيين الكبار التي ستضم إليها روسيا لتصبح العضو الثاني، وحلف الأطلسي لكن هذه المؤسسات لم تتطور باتجاه سلطة عالمية، أو دولة فوق القوميات، فلا تزال الدول القومية تلعب دوراً أساسياً في الإطار السياسي والاقتصادي، متناقضاً مع توجهات العولمة، وتسعى كل دولة للإبقاء على البني الوطنية في اقتصادها، وفي الوقت نفسه الاستفادة قدر الإمكان من العلاقات الاقتصادية العلمية، فالعولمة الحقيقية لا يكون لها معنى إلا إذا تجرأت على إعلان الغاء الحدود تماماً، أي فتحها أمام هجرات اليد العاملة، كما تفتحها أمام المبادلات التجارية الحرة، وحركة رؤوس الأموال وهذا الانفتاح ليس مدرجاً حالياً على جدول أعمال العولمة (١٠).

وفي الوقت نفسه، فإن كثيراً من التحليلات الموضوعية والواقعية أبدت تحفظات واسعة على مسألة العولمة فزيوغانوف الذي مثل في مرحلة ما أكبر كتلة في الدوما الروسي، رأى بحق أن الغرب بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية يتجه لفرض هيمنته على العالم إثر اختيار الاتحاد السوفييتي وفقدان وضعه كدولة عظمى، وظهور تبعيته للولايات المتحدة الأمريكية على صعيد السياسة الدولية، وأن لوحة العالم تتضمن: الولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا الغربية، وروسيا (التي مازال من المبكر إسقاطها من الحساب كدولة عظمى رغم ضعفها) والصين، واليابان، والهند والبرازيل (اللتان بدأتا تلوحان في الأفق). وهكذا فقد ظهرت على الساحة الجيو- سياسية معادلة ليست ذات مجهولين كما في السابق، بل ذات عدة مجاهل، وأصبح تحقيق التوازن العالمي أعقد بكثير (١١).

تلوح السياسة الروسية الحالية بالتقارب الأوروبي- الروسي، وأحياناً الروسي- الآسيوي كلما احتاجت إلى تهديد الولايات المتحدة الأمريكية فهذه الأحلاف إذا أبرمت تعني ظهور مجمع صناعي - مالي- عسكري، يتمتع بثروات طبيعية غزيرة، ويجعل الهيمنة الأمريكية مستحيلة الاستمرار. ففي حرب الخليج الثانية كانت روسيا ستقف وراء أوروبا لو اتخذت موقفاً مغايراً مستقلاً عن واشنطن، ووقفت مع فرنسا والصين على رأس مجموعة كبيرة من الدول التي رفضت العمل العسكري الأمريكي- البريطاني ضد العراق. وذكرت روسيا في أثناء هذه الأزمة أن أماكنة نشوب حرب عالمية ثالثة لا تزال قائمة. وترفض روسيا حالياً، (إلى جانب المعارضة الصينية والتحفظ الأوروبي والياباني)، نشر الولايات المتحدة الأمريكية ((للدفع الدفاعي)) المضاد للصواريخ كما تعارض الالتزام بالقوائم الأمريكية لدول تصفها بالإرهابية. فمع تحسن أوضاعها الداخلية باتت روسيا قادرة على رفع وتيرة معارضتها للسياسة الأمريكية، إلى حد تكاد تنشب ((حرب باردة خفية)) بين الدولتين.

وقد عملت ((روسيا بوتين)) في الاتجاهين الأوروبي والآسيوي: ففي توجهها غرباً عقدت روسيا مع ألمانيا اتفاقات بمليارات الدولارات في مجالي النفط والغاز؛ واعتبرتها الشريك الأول لروسيا في أوروبا، بينما أعلن المستشار

الألماني السابق هارد شرويدر أن الإسلام دائما في أوروبا دون إشراك روسيا في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية الأوروبية (١٢). إلا أن روسيا رغم كل التنازلات التي قدمتها مازالت غير مقبولة، مما جعل اندماجها مع أوروبا أمر صعبا بسبب استمرار اصطفاف الدول الأوروبية وراء السياسة الأمريكية، وعدم جدية التوجه الاستقلالي الأوروبي، وخاصة إذا كانت روسيا تسعى لعلاقات جديدة مع الغرب على أساس المصالح المشتركة، لا على أساس التبعية للولايات المتحدة الأمريكية.

وربما يعيد التاريخ نفسه ثانية بتوجه روسيا شرقا نحو الصين التي تبلغ تجارتها معها نحو ٥ مليارات دولار، حيث عقدت اتفاقات تجارية وسياسية وعسكرية، واستثمارات كبيرة، واتفقت الدولتان على مقاومة تمددت حلف الأطلسي، والعمل لإقامة شراكة إستراتيجية. كما توجهت إلى الهند التي تقيم معها تعاونا واسعا في مجالات اقتصادية وعسكرية، ووقعت اتفاقات دفاع عن المصالح المشتركة مع كوريا الشمالية، واستمرت في تصدير التجهيزات السلمية النووية، والأسلحة التقليدية لإيران رغم التهديدات الأمريكية، وتسعى الدولتان لإقامة علاقات تعاون أمني واقتصادي في منطقة القوقاز وآسيا والوسطى وبحر قزوين (١٣)، فالتلاقي الاستراتيجي الروسي- الصيني- الهندي- الإيراني (وإن أمكن العربي مستقبلا، حتى لو لم يتخذ شكل التحالف السياسي العسكري) خطوة مهمة في مواجهة الهيمنة الأمريكية.

وتصدر روسيا مع كل هذه الدول بيانات مشتركة تنتقد التفرد الأمريكي في تقرير مصير العالم، وترفض النظام العالمي أحادي القطب، الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، وتسعى من خلاله لتجاهل مصالح روسيا في العالم، وإقصائها عن أي دور فاعل في القضايا الدولية، وإبقائها غارقة في أزمتها، وتهميشها لجعلها مجالا حيويا لاستثمارات الغرب، ومصدرا للمواد الأولية لصناعاته، والتصدي لمحاولتها العودة لنادي الدول الكبرى.

#### رابعا: السياسة الروسية في المنطقة العربية:

بعد نزع الطابع الإيديولوجي عن علاقات روسيا مع الدول العربية، ونبذ الفكرة التبشيرية، تقاربت سياسات روسيا مع سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الشرق الأوسطية خصوصا في عهد يلتسين، مقابل الوعود بمكافآت مالية وتقنية، لم تحصل منها سوى على مساعدات محدودة (أقل من المتوقع بكثير)، مما جعلها تتجه نحو الابتعاد عن السياسة الأمريكية، وهكذا فإن التأثير الأمريكي في السياسة الخارجية الروسية الذي لوحظ في السنوات الأولى عقب انهيار الاتحاد السوفيتي، قد تقلص بفضل اشتداد الانتقادات الداخلية من المعارضة التي تشكلت من تيار واسع يضم الفئات الاجتماعية الوسطى، والضباط والقوى الشيوعية واليسارية والقومية، وشرائح كبيرة ومؤثرة من عامة الناس.

تعود روسيا إلى المنطقة العربية لتظهر أن دورها الدولي لا يزال مؤثرا، ولكن الذي سيساعدها على بناء علاقات جديدة هو أن تشغل موقفا مستقلا خاصا بها، مع أن المصالح المختلفة بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية ستحكمها المنافسة دون أن تتطور إلى مجاهدة، فهما شريكان في الرغبة في تأمين السلام في المنطقة، ورفض نشر أسلحة الإبادة الجماعية، وتحويل الشرق الأوسط إلى منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل،

ومكافحة الإرهاب، ولكنهما تختلفان حول وجود القوات الأجنبية - خاصة الأمريكية - في العراق وأفغانستان ومنطقة الخليج العربي.

ومن أسس السياسة الروسية في المنطقة العربية تأمين حدودها الجنوبية (١٤)، ومنع أي صراعات قد يكون لها آثار سلبية على أمنها، ورغم أن الدخول السوفيتي في المنطقة العربية ودخوله في منافسة مع الولايات المتحدة الأمريكية بدأ عام ١٩٥٥، إلا أنه لم يستطع الفوز بالمنطقة، وظلت المصالح الأمريكية مضمونة، وخاصة مصالحها النفطية، بوساطة ((إسرائيل)) من جهة ولتتميز علاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع معظم الأنظمة العربية من جهة أخرى.. وفي شباط/ فبراير ١٩٩٨ عارضت روسيا استخدام القوة العسكرية ضد العراق، وطالبت بحل دبلوماسي، كما حذرت من قصف مخزونه الكيماوي والجرثومي، لأنه يهدد آسيا الوسطى وروسيا بالتلوث، وطالبت بوقف الغارات الجوية الأمريكية والبريطانية التي تستهدف الأراضي العراقية، وبإلغاء مناطق الخطر الجوي، وإعادة العراق إلى المجتمع الدولي، كما طرحت مشروعاً لنظام أمني في الخليج العربي يضم كل دوله - بما فيها العراق وإيران - يمكنها من الاستغناء عن الوجود الأجنبي المكثف، ويأخذ في الاعتبار مصالح دول المنطقة كافة (١٥). كما دعت لرفع العقوبات عن العراق، وإنهاء القيود المفروضة على صادرات النفط العراقية، وإنهاء التدخل في شؤون العراق الداخلية (١٦).

ومعروف موقفها المعارض بشدة للاحتلال الأمريكي - البريطاني للعراق في عام ٢٠٠٣.

وتسعى روسيا لدور فعال في عملية التسوية في الشرق الأوسط، وليس شكلياً كما تريده الولايات المتحدة الأمريكية، انطلاقاً من تأييدها لقرارات الشرعية الدولية، وتنفيذ قراراتها على أساس مبدأ ((الأرض مقابل السلام))، مستغلة فشل تفرد الراعي الأمريكي في دفع عملية التسوية، التي لم تحقق اختراقات عملية على المسارات كافة، الفلسطينية والسورية واللبنانية، وهي ترى أن دورها سيكون فاعلاً بسبب تمتعها بعلاقات متوازنة مع دول المنطقة كلها، وأن إنجاح عملية التسوية يحتاج إلى جهد جماعي، فهي مع دور أوربي، ومع تفعيل دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وذلك ليس بديلاً عن الدور الأمريكي بل مكماً له، فمواقف روسيا الاتحادية من التسوية في الشرق الأوسط هي استمرار للسياسة السوفيتية بشكل كبير، فهي تطالب ((إسرائيل)) بالالتزام بحل شامل، وباستئناف المفاوضات مع سورية ولبنان على أساس الانسحاب من كامل الأراضي المحتلة، وبالتنفيذ غير المشروط لاتفاقيات السلام، وبإيقاف سياسة الاستيطان وإجراءات الحصار على المناطق الفلسطينية، وتعترف بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، لكن نقطة ضعف الموقف الروسي تكمن في غياب موقف عربي موحد وحازم في هذا الاتجاه (١٧)، وكان فلاديمير بوتين قد أعلن أن روسيا مستعدة للتعاون مع الدول العربية للتوصل إلى تسوية للصراع العربي - الإسرائيلي، وهي تحترم الخيار الإستراتيجي للدول العربية لتحقيق السلام، وتسانده كلياً، وتأمل وقف تصعيد العنف، واستئناف عملية السلام والحوار السياسي (١٨).

أما عن علاقات روسيا مع ((إسرائيل)) فقد تحسنت بعد أن فتح الاتحاد السوفيتي باب الهجرة لليهود في منتصف عام ١٩٨٩ ليصل عددهم إلى ٤٥٠ ألفاً حتى عام ١٩٩٣، وقد جاءت الموجة الضخمة من المهاجرين

اليهود نتاجا للتغيرات العاصفة في السياسات السوفييتية الخارجية والداخلية، التي أدت إلى رفع القيود عن الهجرة إلى الخارج، وإفساح المجال لنشاط العناصر الصهيونية داخل الاتحاد السوفييتي، وإلى تقدم سريع في تطبيع العلاقات مع ((إسرائيل))، فقد وصل إلى إسرائيل ٢٩٠ ألف مهاجر منذ بداية عام ١٩٩٠ إلى منتصف أيار/ مايو ١٩٩١ جاء ٩٣% منهم من الاتحاد السوفييتي، ونسبة ٣٠% منهم مشكوك في يهوديتهم جزئياً أو كلياً، وهم الذين استغلوا الباب المفتوح للهجرة (١٩). وبلغ مجموع الناطقين بالروسية في ((إسرائيل)) حوالي ٨٠٠ ألف، وهناك تقديرات أخرى تؤكد أن عددهم حوالي مليون نسمة، وبذلك يشكلون أكبر مجموعة إثنية فيها بعد العرب.

وكان اليهود قد استغلوا الحريات الجديدة في روسيا في عهد بوريس يلتسين، ليشكلوا لوبيا يهوديا، له دور مهم في النشاط المالي والإعلامي. إلا أنه مؤخراً، وبعد تدمير واسع من نشاطاتهم المختلفة، قامت الشرطة الروسية في عهد الرئيس بوتين باقتحام ((مؤسسة ميديا-موسكو)) الإعلامية في موسكو، لصاحبها فلاديمير غوسينسكي، نائب رئيس المؤتمر اليهودي في روسيا، ونائب رئيس المؤتمر اليهودي العالمي، والذي يحمل الجنسيتين الإسرائيلية والروسية، وكان قد أثري بشكل سريع بعد عام ١٩٩٠، ويحظى بدعم أوساط إسرائيلية وأمريكية، وقد فرضت عليه الإقامة الجبرية في إسبانيا، بناء على طلب القضاء الروسي، الذي يتهمه بسرقة الأموال العامة (٢٠).

ويسعى اليهود في روسيا لإبراز تميزهم واختلافهم عن الروس والقوميات الأخرى، مع الارتباط بأفضل العلاقات مع ((إسرائيل))، وبنوا في هذا السبيل عشرات المؤسسات العلمية، ومئات المدارس التي تدرس اللغة العبرية، وجامعة يهودية مستقلة في موسكو، وتقام الكنس في أنحاء روسيا، ويقود المؤسسات اليهودية في روسيا (الكونغرس اليهودي لعموم روسيا) الذي يضم رجال أعمال، وعلماء وفنانين ومثقفين، وتسعى ((إسرائيل)) من وراء اللوبي اليهودي للتأثير في مواقف روسيا السياسية، واستغلالها لمصلحتها، بالاستفادة من التجمع الروسي الكبير والنشيط الموجود في ((إسرائيل)).

إن اهتمام روسيا بالوطن العربي في الفترة الحالية يتركز على العلاقات الاقتصادية أكثر من السياسية، فقد شدد بوتين أكثر من مرة على ضرورة تركيز الدبلوماسية الروسية على الوجه الاقتصادي للعلاقات الخارجية الروسية، مع مراعاة مصالح روسيا كدولة عظمى، التي لا تقتصر على أوروبا، أو آسيا فقط، بل تتوزع في كل أنحاء العالم (٢١) وتعمل على جذب الاستثمارات وخاصة الخليجية، وتنشيط العلاقات التجارية، ومنها تجارة السلاح، حيث تعد البلاد العربية سوقاً مهمة لمثل هذه التجارة (٢٢) وهي علاقات محدودة لكنها تسعى لتطويرها فقد كان التبادل التجاري لروسيا في عام ١٩٩٥: ٤٩,٥% مع أوروبا، و ٢٢,٥% مع دول الكومنولث، و ١٥% مع الدول الآسيوية غير العربية، و ٨,٦% مع دول الأمريكيتين، و ٢,٦% مع دول البلطيق الثلاث، و ١,٣% مع الدول العربية (٢٣).

وتشارك روسيا باستمرار في معرض الأسلحة بدبي، كما وقعت اتفاقية عسكرية مع دولة الكويت في عام ١٩٩٣، ترافقت مع إجراء صفقة أسلحة بمبلغ ٧٦٠ مليون دولار (٢٤)، كما أقامت المملكة العربية السعودية مركزاً إسلامياً في موسكو، ويتم التبادل الزيارات على مستويات عالية بين مسؤولين روس وعرب، في طليعتهم رئيس

الجمهورية العربية السورية السيد الرئيس بشار الأسد، الذي زار روسيا ما بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٨ ثلاث مرات، إضافة إلى قادة مصر والأردن والجزائر واليمن ودول الخليج العربية.

### خامساً: العلاقات السورية- الروسية وآفاقها المستقبلية:

حافظت العلاقات السورية الروسية الممتدة لعقود طويلة من الاحترام المتبادل، والتعاون الوثيق والمثمر وثنائيا وإقليميا ودوليا على قوتها وديمومتها، رغم التغيرات التي طرأت في روسيا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، وعلى الساحتين الإقليمية والدولية، وخلفت هذه العلاقات إرثا غنياً من الصداقة على المستويين الرسمي والشعبي، وتعاوناً فعالاً وبناءً طوال العقود الماضية لخدمة مصالح البلدين الصديقين وقضايا المنطقة والعالم.

وجاءت زيارة السيد الرئيس بشار الأسد الأخيرة إلى روسيا في آب (من عام ٢٠٠٨)، في سياق هذه العلاقات التاريخية المتينة، واستمرار التشاور والتعاون بين البلدين إزاء الأوضاع الإقليمية والدولية، والعلاقات الثنائية، وتطابق وجهات النظر حيال الأحداث التي تعصف بالعالم عموماً والمنطقة خصوصاً، والرغبة المشتركة في إقامة نظام عالمي متعدد الأقطاب يجنب الشعوب مساوئ القطبية الأحادية، ويعيد التوازن إلى الساحة الدولية، ويوفر مقومات تحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي، إضافة إلى العمل بشكل متواصل لإقامة السلام العادل والشامل في المنطقة وفقاً لقرارات الشرعية الدولية. ويتجلى هذا المنحى في تواصل المشاورات السورية- الروسية الثنائية، ومع المجتمع الدولي، لتحقيق السلام، وتجنب المنطقة عواقب التوترات الأمنية.

وعكست زيارتنا الرئيس الأسد إلى موسكو في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ ومحادثاته مع الرئيس الروسي السابق فلاديمير بوتين والمسؤولين الروس، والاتفاقيات التي تم توقيعها في المجالات السياسية والاقتصادية العلاقة الجيدة والمتطورة بين سورية وروسيا، وحرصهما على التنسيق المستمر تجاه مستجدات الأوضاع في المنطقة والعالم، والاتفاق حول القضايا التي طرحت.

تعود العلاقات الدبلوماسية بين موسكو ودمشق إلى العام ١٩٤٤ وهي بنظر المحللين تحمل طابعاً ودياً تقليدياً استمر سنين طويلة، حيث بقيت هذه العلاقة مميزون، ووطيدة، على مختلف الصعد السياسية والعلمية والثقافية. إذ تمثلت على الصعيد الاقتصادي بالتعاون الوثيق بين سورية والاتحاد السوفيتي ما أثمر أكثر من ثمانين مشروعاً، منها سد الفرات ومحطتا ((البعث)) و ((تشرين)) لتوليد الطاقة الكهربائية، ونحو ألفي كيلو متر من خطوط السكك الحديدية وغيرها من المشروعات الحيوية.

ومنذ بداية الألفية الثانية شهدت العلاقات السورية- الروسية تطوراً ملحوظاً ترجمته الزيارات المتبادلة بين البلدين على مستوى كبار المسؤولين للتشاور في المستجدات الإقليمية والدولية، ولتطوير التعاون الاقتصادي والتجاري أيضاً.

وأسهمت زيارة الرئيس بشار الأسد إلى موسكو في عام ٢٠٠٥ في تعزيز وتطوير علاقات التعاون في مختلف المجالات، وفتح آفاق جديدة لهذا التعاون، ولاسيما في المجالين الاقتصادي والتجاري.

وتمكن الجانبان من التوصل إلى تسوية لمشكلة الديون العالقة بين روسيا وسورية، ما دفع العلاقات الاقتصادية قدما إلى الأمام، ووقعت العديد من الاتفاقيات خاصة في مجال الطاقة. وخلال زيارة الرئيس الأسد إلى موسكو في العام ٢٠٠٦ اتفق الجانبان على ضرورة تعزيز التعاون بينهما في المجالات الاقتصادية والتجارية والعلمية والفنية، وإعطاء الأولوية لمجالات الطاقة والري واستخراج النفط والغاز ونقله (٢٥).

ومن خلال هاتين الزيارتين، أخذ التعاون ينمو بشكل مطرد، حيث تم توقيع عدد من الاتفاقيات والوثائق منها: اتفاق حول التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات، واتفاق حول النقل الدولي الطرقي بالسيارات، واتفاقية تعاون في مجال النفط والغاز بين وزارة النفط السورية وبين شركة ((سيوز نفت غاز)) الروسية، واتفاق تعاون مصري، ومذكرة تفاهم في مجال المواصفات المقاييس، وأخرى للتعاون المشترك بين مجلس رجال الأعمال السوري- الروسي، إضافة إلى عقد لإنشاء معمل لمعالجة الغاز شمال المنطقة الوسطى بين ((الشركة السورية للغاز)) وبين ((شركة ستروي ترانس غاز)) الروسية.

وهناك مشروعات اتفاقيات جاهزة أيضا من قبل الجانب السوري هي: اتفاقية التعاون في مجال الإسكان والتعمير، واتفاقية حول الخدمات الجوية، وأخرى للتعاون في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبرنامج العمل المشترك لعامي ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ لتنفيذ اتفاقية التعاون السياحي، واتفاق للتعاون المشترك في مجال الشؤون الاجتماعية والعمل، والتعاون المتبادل في الشؤون والقضايا الجمركية.

وكان الطرفان وقعا في العام ١٩٩٣ البرنامج التنفيذي لهذه الاتفاقية. ومن أهم التسهيلات

والإعفاءات التي تضمنها الاتفاق:

- ١- اتخاذ التدابير اللازمة لتسهيل وتشجيع المبادلات التجارية والتعاون الاقتصادي والفني.
- ٢- دعم التعاون في مجالات الطاقة والري والزراعة والصناعة والنقل والنفط والتجارة.
- ٣- منح معاملة الدولة الأكثر رعاية فيما يتعلق بالرسوم الجمركية والضرائب.
- ٤- يتم تسديد المدفوعات بين البلدين بعملات قابلة للتحويل بصورة حرة.
- ٥- تسهيل وتنشيط إقامة المعارض الوطنية والدولية.

ونج عن هذه الاتفاقية تشكيل اللجنة السورية والروسية للتعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والتقني في العام ٢٠٠٤، التي عقدت عدة اجتماعات كانت نتائجها متمينا لعلاقات التعاون طويلة الأمد في جميع القطاعات الاقتصادية والتجارية والتقنية، والعمل على تطوير تعاون البلدين في القطاعات الاقتصادية التقليدية، مثل: التجارة، والطاقة، والري، واستصلاح الأراضي، والصناعة النفطية والغازية، والمواصلات، وكذلك في القطاعات الجديدة كالشؤون المصرفية والصحية، والصناعات الحديثة.



وشهدت السنوات الأخيرة أعلى مستوى في العلاقات التجارية إذ بلغ حجم التبادل التجاري مليارات وستين مليون دولار في العام ٢٠٠٧ مرتفعاً من ١٥٨ مليون دولار في العام ٢٠٠٠ وازداد بالمقارنة مع العام أكثر من ٦٣٥ مليون دولار، واحتلت روسيا المركز الأول بين موردي السلع إلى سورية.

وعلى الصعيد السياحي وقع الجانبان في موسكو برنامج العمل المشترك لتنفيذ اتفاق التعاون السياحي بين سورية وروسيا للعامين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ الذي ينص على توسيع هذا التعاون بين البلدين وتطوير مواردها السياحية والاقتصادية.

وأطلق مؤخراً مشروع إقامة منتجعين سياحيين على الشاطئ السوري لمستثمرين روس بقيمة ١٣٠ مليون دولار.

وتقدم سورية تسهيلات للسياح الروس من حيث منح تأشيرات الدخول للمجموعات الروسية بصورة سريعة، في المطارات وعلى الحدود مباشرة.

تزداد روسيا سورية بالنفط والمنتجات النفطية التي شكلت عام ٢٠٠٧ نسبة مقدارها ٥٧,٩% من مجمل الصادرات الروسية إلى سورية، وشكلت المعادن ١٠,٩%، والخشب ٥,٢% من مجمل الصادرات. كما تنشط الشركات الروسية في سوق الغاز والنفط السوري، وتعمل ((شركة ستروي ترانس غاز)) على مد أنابيب الغاز من الحدود الأردنية إلى حمص، كما حققت مشروعات استثمارية من خلال بناء محطتي توليد غاز في منطقة تدمر، ووقعت شركتنا ((سيوز نفط غاز)) و ((تات نفط)) عقوداً للتنقيب عن النفط واستخراجه.

أما شركة ((سوفينتر فود)) فتتعاون مع الهيئات السورية في مجالي الري واستصلاح الأراضي.

وتستورد روسيا من سورية المنتجات الغذائية، ومنتجات الصناعات الخفيفة، وشكلت في عام ٢٠٠٧ الخضار والفواكه التي استوردتها روسيا من سورية ما نسبته ٧٠% من مجمل الواردات، وشكلت المنتجات النسيجية ٢,٧% والخيوط والألياف ٤,٧%.

ويقدر عدد الخبراء الروس العاملين حالياً في سورية بنحو ١٤٠ خبيراً، وتقدم شركات روسية مساعدة تقنية في أكثر من ٢٠ منشأة في ميادين الطاقة والنفط والري والثروة المائية (٢٦).

ويستمر تطور التعاون في مجال إعداد الكوادر السورية في الجامعات والمعاهد الروسية، كذلك تقديم المنح الدراسية الحكومية للطلبة السوريين الذين تخرج الآلاف منهم في اختصاصات مختلفة خلال نصف قرن في الجامعات السوفيتية والروسية.

يؤكد المسؤولون في البلدين حرصهما على الارتقاء بالعلاقات الاقتصادية إلى مستوى العلاقات السياسية القائمة بينهما، واستعدادهما لتقديم كل التسهيلات اللازمة لتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية والعلمية والتقنية، وهي علاقات يرى الجانب الروسي أنها تستند إلى قاعدة متينة من التعاون، تعود لعشرات السنين، وأن إرثها غال وثمين وعزيز جداً على الشعب الروسي، ومن الواجب المحافظة عليه ومضاعفته، وذلك لأهميته الإستراتيجية الكبرى.

كما يعبر المسؤولون الروس عن ارتياحهم للتعاون متعدد الجوانب بين البلدين المستند إلى الخبرة الغنية المتراكمة خلال العقود الماضية من هذه العلاقات التي خلقت روابط ثقافية وروحية بين الشعبين (٢٧).

ففي معرض رده على سؤال صحيفة "كومير سانت" الروسية عشية زيارته إلى روسيا (في آب الماضي) بشأن شطب روسيا ٧٠٪ من ديونها على سورية، قال السيد الرئيس بشار الأسد: ((هذا صحيح، فعندما كنت في موسكو وقعنا اتفاقية بهذا الخصوص، جرى بموجبها شطب الديون، أما ما يتعلق بالبلغ المتبقي فإن وزارتي المالية في البلدين وضعتا آلية تنص بصورة خاصة على القيام باستثمارات مشتركة، وتبدأ الآن شركات السياحة الروسية بالعمل في سورية. هناك تعاون في مجال النفط وفي مجال الكهرباء، وبذلك سيتم قريباً حل مسألة الديون نهائياً)) (٢٨).

وحول ما إذا كانت سورية ترى السياسة الخارجية الروسية في الشرق الأوسط فعالة، قال الرئيس الأسد: (لو طرحتم على هذا السؤال قبل عشر سنوات لأجبت بالنفي ففي التسعينيات كانت روسيا شبيهة بعملاق مشلول، ولكن السياسة الخارجية الروسية غدت أكثر ديناميكية بعد العام ٢٠٠٠. ومع كانت روسيا تحول في ذلك الوقت إقامة علاقات مع الغرب، وأبدت اهتمامها بتطوير التعاون مع حلف الناتو، وأرادت تقوية العلاقات مع بلدان الاتحاد السوفييتي السابق، وهذا أمر طبيعي، ولكننا كنا نعلم سلفاً أن الغرب يطرح أمام نفسه هدف تطويق روسيا، وكان يرفض كل ما تقترحه عليه روسيا.. فروسيا تمتلك إمكانيات كبيرة، ولذا يجب أن تبقى دولة عظيمة) (٢٩).

لقد استقطبت زيارة السيد الرئيس بشار الأسد لروسيا في آب الماضي الأضواء الإقليمية والدولية، وذلك يعود إلى جملة عوامل تتصل بالتوقيت وبالمعطيات السياسية والإستراتيجية التي تسمح باعتبارها (وفق توصيف بعض المحللين) ((الفصل الثاني لحضور القوة السورية بعد زيارة الأسد الناجحة إلى باريس (في تموز الماضي)، في ختام فصول حاسمة من الصراع على الشرق انتهت إلى تكريس الفشل الأمريكي، والإقرار المدوي بالهزيمة الإسرائيلية في حرب تموز ٢٠٠٦)) (٣٠).

ومن المعروف أن زيارة السيد الرئيس بشار الأسد إلى روسيا في آب ٢٠٠٨ والتي كانت مقررة من قبل تزامنت - مع حزب القوقاز التي لعبت فيها الولايات المتحدة ((إسرائيل)) دوراً مباشراً في تهديد الأمن القومي الروسي، من خلال دفع الرئيس الجورجي ميخائيل ساكا شيفلي الذي يحظى نظامه بدعمها المباشر سياسياً وعسكرياً وتقنياً ومالياً إلى مغامرة اجتياح أوسيتيا الجنوبية، فجاء الرد الروسي صاعقاً وقاصماً وحاسماً، إذ أنه وللمرة الأولى منذ انهيار الاتحاد السوفييتي تتحرك القوات الروسية خارج الحدود، وبكفاءة قتالية لفتت أنظار الخبراء والمحللين الغربيين، الذين كانوا يتداولون في السنوات السابقة دراسات وأفكاراً وأطروحات وتصورات تركز على مقولة ((ترهل الجيش الروسي وقواته البرية))، التي ظهرت بأداء جديد ومتميز من حيث الرشاقة والحداثة والفاعلية.

وهكذا جاء وصول الرئيس الأسد إلى روسيا متزامناً مع حصول تحول مهم وتاريخي، وقد رأي فيه بعض الخبراء إيذاناً بمعادلات دولية جديدة، تراوح تقديرها بين عودة الحرب الباردة، أو سقوط الأحادية القطبية الأميركية

لصالح عالم متعدد الأقطاب، تلعب فيه القوى الإقليمية العظمى أدوارا حاسمة ومقررة ضمن نطاقها الحيوي في الجغرافيا السياسية (الجيوسياسية/ الجيو بوليتيكا، ما يعني تحرر روسيا في علاقتها الوثيقة مع سورية من الضوابط والكوابح الكثيرة، التي أظهرت بما خلال السنوات الماضية حرصا ظاهرا على عدم تحدي التوجهات الأميركية بحصول الموقف من سورية المصنفة أميركيا ضمن "الدول المارقة" أو "الدول الداعمة للإرهاب"!!).

إن الدور الإسرائيلي المباشر في أحداث جورجيا، وانعكاس ذلك على قضية القوقاز وتحركات الرئيس الجورجي، دفعت القيادة الروسية لإصدار أكثر من بيان وتصريح رسمي يفضح هذه العلاقة وأبعادها. ومن المتوقع أن تكون لهذه المسألة الخطيرة أثارها السلبية على العلاقات الروسية- الإسرائيلية.

وفي هذا السياق قال السيد الرئيس بشار الأسد لبعض الصحف الروسية: ((أعتقد أن روسيا والعالم يدركون الآن تماما دور إسرائيل ومستشاريها العسكريين في جورجيا. وإذا كان يوجد في روسيا سابقا أشخاص يعتقدون بأن هذه القوى يمكن أن تكون صديقة فإنني أعتقد أن عددهم أصبح الآن ألق، لذلك فإنني أفترض أن ذلك لن يعرقل بعد الآن تعاوننا العسكري التقني)) (٣١).

وقال الرئيس الأسد: ((إننا على علم بالمدى الواسع لنفوذ إسرائيل في جورجيا، وليس سرا على أحد العلاقات الوشيحة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، ونحن نرغب في أن تدرك روسيا بكل وضوح ذلك دور الذي لعبته إسرائيل في هذه الحروب)) (٣٢).

وأكد الرئيس الأسد ((إن ما جرى في جورجيا بشكل نقطة انعطاف في هذا المجال فقد كان لروسيا سابقا صوت قوي جدا، أما الآن فلدي روسيا يد قوية)). وأضاف: ((نحن نعيش اليوم في عالم القوة حيث تراجعت أهمية المبادئ والأخلاق والآداب والقانون الدولي، ولاسيما لدى هذه الإدارة الأميركية. ولقد أظهرت روسيا للعالم حاليا أنها لا تزال دولة عظمى، ولذلك أستطيع القول إن السياسة الروسية فعالة جدا في المرحلة المعاصرة)) (٣٣). إن موقف الرئيس الأسد الداعم لروسيا في أزمة القوقاز ضد العدوان الأميركي- الإسرائيلي المدبر كان تعبيرا طبيعيا عن العلاقة التحالفية بين البلدين لكنه جاء في ظل الحملة الأميركية الشرسة ضد روسيا، والمسعى الأميركي المحموم لعزل روسيا، وتأليب الرأي العام العالمي ضدها، ((وشكل هذا الموقف (السوري) مبادرة نوعية وشجاعة، قياسا على ردود فعل متحفظة في أماكن عديدة من العالم، مجارة للأميركيين والإسرائيليين)) (٣٤).

فقد أعلن الرئيس الأسد بحزم ووضوح شديد، وقوف سورية بالكامل إلى جانب روسيا، التي تتواصل محاولات عزلها على مدى عدة سنوات، وأن القوى المهتمة بذلك تحاول ضرب اقتصاد روسيا، والتدخل في شؤونها الداخلية، إضافة إلى نصب منظومة الدرع الصاروخية الأميركية في أوروبا.

وأشار الرئيس الأسد إلى أن تأليب جورجيا على تصعيد النزاع ما هو إلا إحدى درجات عزل روسيا، ((ونحن نقف ضد هذه المحاولات، ونرى أنها استمرار للسياسة الأميركية أوقاف الحرب الباردة، ونرى أن ما فعلته روسيا كان دفاعا عن مصالحها)) (٣٥).

وأوضح الرئيس الأسد أن بعض الدول حاولت على مدار كثير من السنوات عزل سورية، فماذا كانت نتائج هذه الأعمال؟! إن هذه البلدان بالذات تجد نفسها اليوم في عزلة دولية متزايدة حيث لا يجري من دون سورية حل ولو مسألة واحدة من المسائل الهامة في المنطقة.

وأضاف الرئيس الأسد: ((إن الشيء ذاته يمكن قوله عن محاولات عزل روسيا، التي لا تحل من دونها قضايا آسيا الوسطى ومناطق أخرى)) (٣٦).

وبصرف النظر عن المدى الذي سيبلغه الحضور الروسي في المعادلات الدولية الراهنة والمستقبلية، فإن روسيا اليوم سواء تم تصنيفها قوة عالمية عظمى، أم قوة إقليمية "أوراسية" عظمى/ فقد باتت في موقف متناقض مع الولايات المتحدة والحلف الأطلسي، وهو تناقض صراعي (يعتقد كثير من المحللين أنه سيتنامي ويتصاعد وتتوسع أشكاله وأبعاده) يتصل بأمنها القومي ومصالحها الحيوية. ولذلك فمن الطبيعي أن يتوطد التعاون السوري- الروسي، ويتعمق أكثر من أي وقت مضى منذ انخيار الاتحاد السوفيتي، بفعل الطبيعة البراغماتية للقيادة الروسية الحالية التي تحركها المصالح الحية لشعبها كقوة صاعدة، ليست مكبلة بالاعتبارات الإيديولوجية، والقضايا التي تقع خارج منطقتي المصالح والمعادلات الواقعية والعملية.

### خلاصة:

يرى كثير من المحللين أن للعرب مصلحة كبيرة في استعادة روسيا لدورها كقوة عظمى، ولا يعبر هذا الموقف عن مقارنة براغماتية وآنية، بل يتعلق بتوافق، أو تقارب المصالح الاقتصادية والأمنية والسياسية لروسيا والوطن العربي. ويمكن للوطن العربي أن يصبح شريكاً طبيعياً لروسيا في كثير من القضايا المركزية.

ونشير في هذا السياق إلى ما كتبه ف. بوبوف الباحث في الأكاديمية الروسية لعلوم الاقتصاد السياسي من أن: المصالح الجيو سياسية لروسيا بالغة الوضوح، وليس في مقدور أية حكومة روسية تجاهله، أو القفز من فوقها، وفي هذا السياق، نرى أن الشرقيين الأوسط والأدنى والعالم العربي، وتركيا، وإيران، وأفغانستان، والجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، وجنوب القوقاز، تشكل مع النطاق الحيوي للمصالح الروسية. ومن المنظار الإستراتيجي العسكري تحتاج روسيا إلى التقليل من حجم التهديدات المحتملة على حدودها الجنوبية، وهذا غير ممكن من خلال العلاقات الثنائية فقط، بل لابد من الدخول في شراكة إستراتيجية مع العالمين العربي والإسلامي، حيث إن هذه الشراكة سوف تسمح لروسيا، من الناحية العملية، بالقيام بدور أكبر على الساحة الدولية. لذا نرى أن الموقف الروسي الراض للاحتلال الأمريكي للعراق، وتأييد الوفد الروسي لقرار المحكمة الدولية القاضي بعدم شرعية الجدار الفاصل الذي التهم جزءاً من العالم العربي- الإسلامي سوف يؤثر أيضاً في الاستقرار الداخلي في روسيا، ومن خلال الإسهام في حل المشكلة الشيشانية (٣٧).

والواقع أن تسريع عملية التكامل الاقتصادي بين البلدان العربية يتوافق مع مصالح روسيا الاتحادية، كما أن روسيا قادرة على المشاركة في هذه العملية، حيث أن لها مصلحة واضحة في تمتين علاقاتها مع أية قوة عالمية تؤيد قيام عالم متعدد الأقطاب، هذا فضلا عن كون التكامل الاقتصادي العربي يمكن أن يدفع عجلة تطوير العلاقات الاقتصادية بين روسيا والوطن العربي قدما، فهذا التكامل يفترض قيام مشاريع صناعية ضخمة، وتتمتع روسيا بأفضلية في المنافسة بناءً على خبرة الشراكة السوفيتية- العربية، كما أن تطوير العلاقات الروسية- العربية يمكن أن يقدم لروسيا فسحة أكبر في جمهوريات آسيا الوسطى وأذربيجان، التي هي أعضاء في ((منظمة المؤتمر الإسلامي)) إلى جانب الدول العربية.

يوما بعد يوم تزداد الأهمية الجيو سياسية والجيو اقتصادية للوطن العربي، وذلك بفضل الاحتياطي الهائل من النفط والغاز وغيرها من الثروات الطبيعية، إضافة إلى أن الوطن العربي يعد سوقا تجارية واستثمارية واستهلاكية هائلة، ففي هذه المنطقة من العالم تتقاطع وسائل المواصلات الجوية والبرية التي تربط أوروبا بآسيا، وهنا يتحرك رأس المال العالمي بحيوية.

لا مفر من الشراكة الروسية- العربية بوصف هاتين الكتلتين تشكلاان المنتج الرئيس للنفط في الأسواق العالمية، كما أن المصالح المشتركة بين روسيا والوطن العربي تكمن فيما يأتي (٣٨):

- ١- زيادة مداخيل الصادرات النفطية بما يؤمن الاستقرار الاجتماعي في روسيا والدول العربية النفطية.
- ٢- السيطرة على أسعار النفط ريثما يتسنى للاقتصاد العالمي الاستعداد لمرحلة "ما بعد النفط".
- ٣- تأمين سيطرة إستراتيجية على مصادر الثروات الطبيعية في الأزمات.
- ٤- ابتكار آليات للأمن البيئي.

كذلك لروسيا مصلحة في جذب الأموال العربية للاستثمار في صناعات التقانة العالية، حيث بلغت هذه الاستثمارات مئات المليارات من الدولارات خلال السنوات الأخيرة، وليس هناك ما يضمن استمرار الاستثمار العربي في الغرب، حيث يجري تجميد أرصدة بعض المستثمرين العرب بدعوى "الحرب على الإرهاب العالمي" ومن جهة أخرى، تعد الدول العربية من أهم مستوردي الصناعات الحربية في العالم، وبما أن تجارة السلاح ترتبط بالسياسات الحكومية بعيدة المدى، فإن شراكة قوية في هذا المجال ممكنة فقط في الإطار الاستراتيجي. لكن المستثمر العربي يواجه الصعوبات كثيرة في الإسهام في رأسمال المصارف الروسية، وفي الوقت نفسه يواجه المصدر الروسي صعوبات كبيرة في البلاد العربية لذا، وقبل الحديث عن تبادل الاستثمارات لابد من تأمين الشروط المناسبة للاستثمار في كل من روسيا والوطن العربي.

ولنا نحن العرب مصالح مشتركة مع روسيا، أهمها:

- ١- إيجاد مكان محترم في الاقتصاد العالمي.
- ٢- تطوير التقنية العالية.
- ٣- الحفاظ على الاستقلال الديني والسياسي والثقافي، والهوية القومية.

٤- التعاون الاستراتيجي مع دول تصبو إلى عالم متعدد الأقطاب، بما يكفل الحفاظ على قيمنا وحرمتنا واستقلالنا.

٥- توفير الأمن والاستقرار لبلدنا، وتطوير الاعتماد على الذات

ومادامت الحكومات العربية مهتمة بتحول روسيا إلى شريك استراتيجي للبلدان العربية، فإن ذلك يتطلب بناء جسور الثقة (لذا لا بد لروسيا من أن تؤكد للشركاء العرب أن الطموح الروسي في بناء شراكة إستراتيجية مع العالم العربي لا يعبر عن موقف أني للقيادة السياسية الروسية، حيث إن لهذا الأمر أهمية بالغة في ظل وجود مجموعات روسية منفذة تتخذ موقفا سلبيا من تطوير العلاقات مع العالم العربي)) (٣٩).

ومن جهة أخرى على الدول العربية أن تؤكد اهتمامها العملي بتوافر الاستقرار في روسيا، فقد برهنت العقود الأخيرة على أن لغياب توافر الاستقرار السياسي والاقتصادي في روسيا تأثيراً سلبيا على العلاقات الروسية- العربية، لذا فإن بعث الحرارة في هذه العلاقات سيفسح في المجال لقيام شراكة إستراتيجية حقيقية بين روسيا والوطن العربي.

كذلك فإن العلاقات العربية- الروسية (بعد تفكك الاتحاد السوفيتي) حديثة العهد نسبياً؛ لذا فهناك كثير مما هو غير واضح، وغير محدد. ولا يكمن الأمر في صعوبة بناء علاقات قوية وبعيدة المدى مع المنطقة العربية، فالسياسة الخارجية الروسية، وكذلك الاقتصاد الروسي، يبعثان عن مقاربات جديدة للتشارك مع العالم أجمع، لكن الصعوبة الكبرى تكمن في ضعف التعاون الاقتصادي العربي- العربي، ما يجعل الحديث عن إقامة علاقات جيو اقتصادية وجيو سياسية بعيدة المدى مع الوطن العربي أمراً بالغ الصعوبة. صحيح أن دول الخليج العربي قد قطعت شوطاً كبيراً في إطار التكامل الاقتصادي ضمن مجلس التعاون الخليجي، لكن نسبة التبادل التجاري بين الدول العربية عامة لا تكاد تبلغ ١٠ في المئة، أو أكثر قليلاً ولا يمكن إقامة علاقة إستراتيجية وحيدة الاتجاه، لذا يحتاج الأمر إلى اتخاذ خطوات محددة تسمح باستخدام الموارد والاستثمارات العربية للاقتصاد الروسي؛ لتكون عملية التبادل في اتجاهين. ونحن نلاحظ اليوم أن رأس المال الروسي، الذي يطمح إلى الاستثمار في المنطقة العربية- لا يجد غالباً الدعم المناسب والشروط الملائمة، كما أن المستثمر العربي لا يجد الشروط المناسبة للاستثمار في روسيا، وعموماً لم يتم بناء شبكة كافية للتعاون المصرفي بين روسيا والوطن العربي، كما أن "الاقتصاد الإسلامي"، وهي السياسة التي يتبناها "البنك الإسلامي للتنمية" مثلاً، يحرم رجال الأعمال الروس والعرب على حد سواء من إمكانيات مالية هم في حاجة ماسة إليها لإدارة أعمالهم.

أما البند الآخر الذي أعطاه الأكاديمي الروسي بوبوف أهمية خاصة في وقتنا الراهن من بنود الشراكة الممكنة بين روسيا والوطن العربي، فإنه يكمن في ضرورة أن توجه القيادة الروسية اهتماماً خاصاً إلى مجالات التعليم، والتبادل الثقافي، وإلى مجالات الفنون والترجمات وغيرها، فالتعليم اليوم بات أحد أضخم مجالات الاستثمار الاقتصادي في العالم، وأسرعها من حيث النمو. لذا يرى بوبوف أنه لا بد من بذل جهود كبيرة لجذب الطلاب العرب من أجل الدراسة في روسيا، وهؤلاء سوف يصبحون جسوراً تربط بين روسيا والوطن العربي في المستقبل.

فضلا عن حاجة المجتمع للتعرف إلى التعرب، وإلى الثقافة الإسلامية، ليتمكن من معالجة نزعة الخوف من الإسلام والمسلمين التي انتشرت في المجتمع الروسي في العقدین الأخيرین، الأمر الذي يجعل كثيرا من المستثمرين الروس يحجمون عن الاستثمار في المنطقة العربية، إضافة إلى أن التعاون في هذا المجال يمكن أن يساعد في تقوية الدور الروسي والعربي من أجل بناء عالم جديد أكثر عدالة وأمنا. ويؤكد بويوف أن روسيا تعد جزءاً من العالم الإسلامي، وهذا ((ليس مرده إلى أن روسيا الاتحادية هي الوطن التاريخي لملايين المسلمين فحسب، بل لأن تاريخ نشوئها يرتبط بإحياء التعاون والصدقة بين الأديان التي تنتمي إليها الشعوب التي ساهمت في بناء هذا البلد، فروسيا، منذ البداية، كانت مشروعاً حضارياً سلافياً- إسلامياً، لكننا نستخدم خبرتنا التاريخية مع العالم العربي في حدودها الدنيا، وعندما تتوافر الإدارة السياسية لبناء علاقات صدقة حقيقية بين الطرفين ستكون لروسيا، وكذلك للعالم العربي، دور كبير في صوغ مستقبل العالم (٤٠).

لكن الأكاديمي الروسي يوري زافاديسكي، أستاذ العلوم السياسية في جامعة سامارا الحكومية تحدث بمرارة عن رؤية الأوساط المثقفة في روسيا للعرب، مؤكداً أنه يعلوها غبار الإهمال واللامبالاة، ((فعلى الرغم من كل التطورات التي تحصل في العالم من انخيار للحدود الثقافية والسياسية، فإن جداراً من الطين مازال يفصل روسيا عن الوطن العربي)) (٤١).

وينتقد في هذا السياق موقف المثقفين الروس الذي تميز بالصمت واللامبالاة تجاه كثير من الشؤون التي تمس جوهر الحضور الروسي، كشعب وأمة متميزة عن أوروبا وأميركا والشعوب المتقدمة كلها. ويستهجن تشابه المثقفين الروس مع مواقف الآخرين السلبية تجاه العرب والمسلمين فيما يخص قضايا الإرهاب، والإسلام السياسي، وحوار الحضارات.

ويقول زافاديسكي: ((أنا شخصياً- وكشيوعي سابق- أتمنى أن تعود العلاقة بين العرب والروس إلى التحالف السابق بين السوفييت والعرب، وخصوصاً أننا نعيش عالماً منفتحاً يذوب فيه الجليد بين شعوب العالم بين لحظة وأخرى، ولاسيما أننا دفعنا الكثير على المستوى التاريخي، مالية وثقافياً في سبيل بناء الجسور مع العرب)) (٤٢).

ويشير زافاديسكي إلى التأثيرات الخطيرة التي ترتبت على سقوط الاتحاد السوفيتي في بداية التسعينيات من القرن المنصرم، وإخلاء الساحة السياسية العالمية للأمريكان وحلفائهم، الأمر الذي أدى ليس إلى تغير الوقائع في الدول العربية فحسب، بل إلى تغير رؤية الروس للشعوب والقيادات العربية أيضاً، حيث يتهافت الزعماء العرب لكسب الود الأميركي، والارتقاء الفاضح لبعضهم في الحزن الأميركي (٤٣).

ويبيد زافاديسكي عدم تفاؤله بمستقبل العلاقات العربية- الروسية من دون خفض سقف المتوقع أولاً. إذ يجب أن تراعى ظروف الطرفين وإحداثياتهما لتحديد المطلوب الممكن. فالدولة الروسية الجديدة، التي لا يزيد عمرها على عقد ونصف العقد، ولم يثبت القانون بها إلا منذ سنوات، وإن مازال ضعيفاً في بعض المناطق، قامت على عقد اجتماعي متباين تماماً عن سابقتها، وهو ما خلق لها مشكلات مركزية هيأت لسلطة مافيوية لفترة من

الزمن (عهد يلتسين)، أوجدت جيلا من المتنفذين العابرين للقانون، إضافة إلى مشكلاتها الحدودية مع بعض الجمهوريات والمناطق السوفييتية السابقة (٤٤).

ويؤكد في ختام دراسته: أنه منذ انهيار الاتحاد السوفييتي ومنظومات ثقافية وإعلامية شتى تحاول إذكاء الروح الروسية وإبرازها، والاستفادة من الفراغ الإيديولوجي الذي خلفه غياب الدولة السوفييتية لكنه في الوقت نفسه يبدي أسفة تجاه "سيطرة تيار الليبرالية الجديدة، الذي ترعاه بعض الجهات غير المرتاحة للود الروسي العربي، ولا داعي لتسميتها، فهي معروفة للقاصي والداني" (٤٥).

إن الخبرة الهائلة، التي تكتنزها روسيا الاتحادية في علاقاتها مع الدول العربية والأسيوية والإفريقية، يمكن تفعيلها مجددا دون عوائق إيديولوجية وهي لا تبدأ اليوم من نقطة الصفر، بل من رصيد تاريخي مهم، فهي لم تحتل أي بلد عربي، ولم تشارك في استعمار المنطقة العربية، ولم تدخل في أي نزاعات جدية طوال قرون، بل عملت على دعم الشعوب العربية للحصول على استقلالها وساعدت الدول العربية المستقلة على تنمية اقتصادياتها، وتدعيم قدراتها الدفاعية.

ومن شروط قيام علاقات عربية- روسية متطورة في القرن الجديد، إضافة إلى لتجاوز روسيا لأزمته الراهنة مع الولايات المتحدة بسبب مشروع توسيع "الدرع الصاروخي"، والدعم الأميركي المكشوف للرئيس الجورجي، ومغامراته الطائشة، وطلبه الانضمام للحلف الأطلسي... الأهمية الشديدة لتمسك روسيا برفض سياسة القطب العالمي الواحد، ونزعة الهيمنة الأميركية على النظام العالمي، وضرورة انتقال روسيا من الإدانات الإعلامية إلى السعي لاستعادة دورها ومركزها كدولة كبرى، وإعادة نسج تحالفات واسعة على المستوى العالمي على أساس العلاقات المتكافئة، وتبادل المصالح وتوازنها، دون العودة إلى الحرب الباردة، والعمل على إنهاء الحروب في العالم على أساس إنساني وعقلاني، وإقامة نظام عالمي جديد يوفر الأمن والرفاهية لكل شعوب العالم، وينهي التسلط والهيمنة السياسية والاقتصادية، ويعالج مشكلات الكون: (الأمراض، والفقر، والجوع، والتخلف، وتلوث البيئة، وقضايا حقوق الإنسان...) وهذه ليست أحلاما، وإنما أهداف للبشرية كلها في القرن الجديد.

أما شروط نجاح هذه العلاقات من الجانب العربي، فهي منوطة بما تفعله الدول العربية لإنجاحها فحاجة العرب إليها ماسة، إذ لا يمكنهم ربط أمورهم بقطب واحد لفترة طويلة بما يحمله هذا من تحكم بمصيرهم، كما لا يمكنهم الاطمئنان لواردات ثرواتهم النفطية التي لن تستمر طويلا في ظل استفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالعالم، فهي تستطيع تقليص هذه الموارد إلى أقصى حد ممكن في كل فرصة مناسبة، هذا إن لم تقم (عند الضرورة والحاجة) بالاستيلاء عليها تحت أي ذريعة من الذرائع.

فإذا لم تدرس هذه الاحتمالات المتوقعة، ويخطط منذ الآن لتدارك آثارها بالوسائل المختلفة، وبشكل خاص تتمين العلاقات مع كل الدول الكبرى، فإن المنطقة العربية برمتها ستسير نحو الكارثة المحققة، ولن تنجو الأنظمة العربية المتخلفة عن مواكبة مثل هذه التطورات من انفجارات داخلية، و((انتفاضات)) تهدف إلى تحقيق



مزيد من الاستقلالية، ومن تقليص التبعية السياسية والاقتصادية والعسكرية للقطب الواحد، وإحقاق عدالة اجتماعية في توزيع الثروات على المواطنين، ولاسيما أولئك الذين يعانون من الفاقة، والعوز والحرمان.

### وكما قال أحد الباحثين العرب:

" لقد تقلب العرب كثيرا منذ أوائل القرن العشرين، ومنذ بدء نهضتهم الحديثة، في علاقات خضوع لدول خارجية مختلفة، أو في علاقات تحالف، لتأمين استمرار التحرر النسبي الذي حصلوا عليه، أو لتحسين أوضاع شعوبهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فتحالفوا مع بريطانيا ضد الهيمنة العثمانية، ومع ألمانيا ضد الهيمنة البريطانية والفرنسية، ومع الولايات المتحدة الأمريكية ضد الهيمنة الأوروبية، ثم مع الاتحاد السوفيتي ضد إسرائيل والغرب عموما، ولم تؤد هذه التحالفات جميعها غايتها في تحقيق النهضة العربية الشاملة المأمولة" (٤٦).

إن تجزئة الأمة العربية إلى دول عديدة، كثيرا ما تكون مختلفة أو متنازعة بينها، قد جعلت العرب في حاجة إلى أي دعم خارجي في صراعاتهم مع القوى الكبرى، أو بعضهم مع بعض، وسعت القوى الكبرى - لاستمرار هيمنتها عليهم بالتعاون مع نخب سياسة محلية حاكمة هي المستفيدة الوحيدة من التحالف مع القوى الخارجية - إلى المساعدة، دون أن يكون لهم دور ما على المستوى العالمي يؤهلهم للاستفادة الجيدة من إمكانياتهم النفطية والبشرية والجغرافية والحضارية التي لم يحسنوا استغلالها إلى الآن بشكل جماعي وعلمي وعقلاني ومنظم.

وسيطل العرب في حاجة إلى الدعم الخارجي، مضطرين لدفع تكاليف غالية لتبعيةهم لفترة طويلة من القرن الواحد والعشرين، إن لم يتمكنوا من وعي ضرورة وحدتهم التي تجعلهم كتلة كبيرة لها ثقل ودور عالمي إلى جانب الأقطاب الآخرين في عالم متعدد القطبية يبدو أنه يتشكل اليوم ولو بصورة تدريجية، سواء في أوروبا، أو أمريكا اللاتينية، أو أوراسيا، أو الصين، أو الهند، أو شرق آسيا، وصولا إلى إفريقيا.

فهل نشهد إلى جانب هذه التكتلات العالمية والقارية كتلة عربية تتعامل مع العالم كشريك مكافئ للكتل الأخرى، من أجل مستقبل عربي أفضل؟!.

هذا ما نأمله، ويجب أن نناضل جميعا من أجله، حفاظا على وجودنا المستقل، وعلى ثوراتنا الطبيعية الكبيرة، وفي مقدمتها النفط، وعلى حريتنا، ومن أجل مستقبل أجيالنا التي تتطلع إلى حياة أكثر استقرارا، وازدهارا، وإنسانية.

## الهوامش:

- ١- مجموعة من الكتاب السوفييت، السياسة الخارجية السوفييتية ١٩٩٥-١٩٦٥، ترجمة وتعليق خيرى حماد (القاهرة: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٨)، ص ٢٤.
- ٢- إسحاق دويتشر، ستالين سيرة ذاتية، ترجمة فواز طرابلسي (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٩)، ص ٥٦٨. وقد ظهرت دراسات عديدة لاحقة أن عدد ضحايا الحرب العالمية الثانية من المواطنين السوفييت بلغ أكثر من ثلاثة أضعاف العدد المشار إليه، أي حوالي ٢١ مليون نسمة.
- ٣- جورج شكري كتن، العلاقات الروسية- العربية في القرن العشرين وآفاقها (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد ٥٣، الطبعة الأولى ٢٠٠١) ص ٧٣-٧٤.
- ٤- المصدر نفسه، ص ٧٥؛ وانظر أيضا: فرد هاليدى، السياسة السوفييتية في ((قوس الأزمة))، ترجمة عفيف الرزاز، الطبعة الثانية (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٢)، ص ٧٦.
- ٥- نقلا عن نية الأصفهاني، ((السياسة الخارجية الروسية في مرحلة التحول الديمقراطي)) مجلة ((السياسة الدولية))، السنة الخامسة والثلاثون، العدد ٣٦ (نيسان / أبريل ١٩٩٩) ص ٢٢٥.
- ٦- المصدر نفسه، ص ٢٢٧.
- ٧- المصدر نفسه، ص ٢٢٨.
- ٨- انظر: بافل خليبنيكوف ، ثعالب الكرملن، ترجمة منتجب يونس (دمشق: دار علاء الدين ٢٠٠٥)
- ٩- انظر نص محاضرة يفغيني برماكوف حول ((روسيا في السياسة العالمية))، ترجمة سهيل فرح، صحيفة، ((النهار))، بيروت العدد ٢٠٠٨٩ تاريخ ٧/٧/١٩٩٨.
- ١٠- سمير أمين، ((الرأسمالية والمنظومة- العالم))، مجلة ((جدل)) دمشق، الكتاب ٣، ١٩٩٢ ص ٢٨٧-٣١٥.
- ١١- غينادي زيو غانوف، روسيا والعالم المعاصر، ترجمة عدنان جاموس (دمشق: دار الطليعة الجديدة، ١٩٩٦)، ص ١٥.
- ١٢- لمزيد من التفصيل، انظر: ليليا شيفتسوف، روسيا بوتين، ترجمة بسام شيحا (بيروت: الدار العربية للعلوم- ناشرون ٢٠٠٦).
- ١٣- نقلا عن: جورج شكري كتن، العلاقات الروسية- العربية في القرن العشرين وآفاقها، مصدر سابق، ص ٩١.
- ١٤- المصدر نفسه.
- ١٥- صحيفة ((السفير))، بيروت العدد ٨٧٦٢، تاريخ ٢٠/١١/٢٠٠٠، ص ١٦.
- ١٦- صحيفة ((السفير))، بيروت العدد ٨٦٦٤، تاريخ ٢٦/٧/٢٠٠٠، ص ١٧.

- ١٧- صحيفة ((الحياة))، بيروت، العدد ١٣٦٦٣، تاريخ ٨/٨/٢٠٠٠، ص ١.
- ١٨- صحيفة "السفير" بيروت/ العدد ٨٧٨٣، تاريخ ٢٣/١٠/٢٠٠٠، ص ١٦.
- ١٩- محمد رشاد الشريف، ((الهجرة اليهودية الجديدة)) مجلة ((الوحدة)) (الرباط: المجلس القومي للثقافة العربية)، العدد ٨٧ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١)، ص ٥٩.
- ٢٠- صحيفة (النهار) بيروت، العدد ٢٠٦٧٨ تاريخ ١٦/٦/٢٠٠٠، ص ٩؛ وانظر أيضا: ليليا شيفتسوف، روسيا بوتين، مصدر سابق، ص ٢٢٢ - ٢٢٤.
- ٢١- صحيفة ((الديار))، بيروت، العدد ٤٤٣٠، تاريخ ٢٧/١/٢٠٠١، ص ١٩.
- ٢٢- نقلا عن: جورج شكري كتن، العلاقات الروسية- العربية في القرن العشرين وآفاقها، مصدر سابق، ص ٩٦.
- ٢٣- المصدر السابق.
- ٢٤- المصدر السابق.
- ٢٥- انظر: تقرير ((وكالة سانا))، المنشور في صحيفة ((الوطن)) الصادرة في دمشق، السنة الثانية، العدد ٤٦٤ تاريخ ٢١/٨/٢٠٠٨، ص ٣.
- ٢٦- المصدر السابق
- ٢٧- المصدر نفسه.
- ٢٨- انظر: صحيفة ((الثورة))، دمشق العدد ١٣٦٩٤، تاريخ ٢١/٨/٢٠٠٨، ص ٣.
- ٢٩- المصدر نفسه.
- ٣٠- غالب قنديل، ((قوة سورية والتوازنات الجديدة)) صحيفة ((الديار))، بيروت، العدد ٧٠٦٦، تاريخ ٢٤/٨/٢٠٠٨، ص ١.
- ٣١- صحيفة "الديار" المصدر السابق.
- ٣٢- المصدر السابق.
- ٣٣- المصدر السابق.
- ٣٤- غالب قنديل، ((قوة سورية والتوازنات الجديدة)) صحيفة ((الديار))، مصدر سابق.
- ٣٥- المصدر السابق
- ٣٦- المصدر السابق.
- ٣٧- ب. بوبوف، ((العلاقات الروسية- العربية: الشراكة في زمن الأقوياء)) مجلة ((شؤون الأوسط))، العدد ١٢٨ (شتاء- ربيع ٢٠٠٨)، ص ٣٤.
- ٣٨- المصدر نفسه، ص ٣٤ - ٣٥.
- ٣٩- المصدر نفسه، ص ٣٥.

- ٤٠ - المصدر نفسه، ص ٣٦.
- ٤١ - يوري زافاديسكي، ((كيف ننظر للعالم العربي؟)) مجلة ((شؤون الأوسط))، العدد ١٢٨ (شتاء- ربيع ٢٠٠٨)، ص ٣٨.
- ٤٢ - المصدر نفسه.
- ٤٣ - المصدر نفسه، ص ٣٩.
- ٤٤ - المصدر نفسه، ص ٤٠-٤١.
- ٤٥ - المصدر نفسه، ص ٤١.
- ٤٦ - جورج شكري كتن، العلاقات الروسية- العربية في القرن العشرين وآفاقها، مصدر سابق، ص ١٠٣.